محضر الجلسة رقم 022

التاريخ: الثلاثاء فاتح جمادى الآخرة 1443هـ (4 يناير 2022م)
الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.
جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع **"مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية والعدالة المجالية".**

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع "**مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية والعدالة المجالية**".

كما تعلمون، حضرات السيدات والسادة، هذه أول جلسة عامة تعقد في السنة الجديدة 2022، وإنها أول جلسة شهرية للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة للسيد رئيس الحكومة المحترم في الولاية التشريعية الحالية.

وبهذه المناسبة، أتمنى للجميع سنة سعيدة، راجيا من الله العلي القدير أن تكون سنة للازدهار والرقي وطالع خير لتجاوز الآثار السلبية التي خلفتها ولا زالت تخلفها جائحة كورونا خلال السنتين المنصرمتين.

ونتمنى أن تكون هذه السنة أيضا سنة لتحقيق مزيد من المكاسب والانتصارات لبلادنا في جميع المحافل وعلى شتى الأصعدة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، كما أرحب باسمي ونيابة عن أعضاء المجلس بالسيد رئيس الحكومة المحترم في أول جلسة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة.

مرحبا بكم السيد الرئيس.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية بالمجلس مقترح قانون يقضي بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (الموافق لـ 23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، المصادق عليه بموجب القانون رقم 23.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.60 الصادر في 05 شوال 1441 (الموافق لـ 28 ماي 2020).

وتوصل مكتب المجلس من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالتقرير السنوي لهذا المجلس برسم سنة 2020.

وطبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 28 دجنبر 2021 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 8 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 16 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 6 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

وأرحب بالوزيرتين وقد قلت فقط وزيرة وأرحب بالوزيرتين المحترمتين.

ونشرع الآن في مناقشة محور هذه الجلسة وموضوعه "مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية القروية والعدالة المجالية".

وأذكر بأنه طبقا لقرار ندوة الرؤساء، أعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها كتابة في وقت سابق، السيد رئيس الحكومة، وعددها 12 سؤالا.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة المحترم، تفضل.

المستشار السيد محمد بن فقيه (نقطة نظام بالأمازيغية):

"أستون سيخف أوسقيم إنسفاون إتو قارن، ما سونسيخف نتنباط

إتوقارن.

أيتما ايستما انسفاون اتوقارنين،

أزول فلاون،

غيكلي تسنم، السيد الرئيس، أريقان بلا كرا اوسان دروسنين، إن شاء الله، راه انحتفل بالسنة الأمازيغية، أنتضلاب، غالمناسبة ياد أيتيلي التفعيل لوسائل باش جميع المستشارين دالمواطنين اتزدارن اتسفلدن اتفهمن السياسات العمومية غيكلي سرا نتناقش غاساد."

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

تفعيل الأمازيغية فيه قانون، وعلى أننا ملزمين في 2024 بتطبيق القانون.

تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حتى أنا بدوري أتمنى للسيدات والسادة الوزراء والسيدات والسادة المستشارين المحترمين سنة سعيدة، وكذلك بمناسبة السنة الأمازيغية *"أسكاس أفولكي"* اللي غادي تكون عما قريب، إن شاء الله.

يسعدني أن أحضر بمجلسكم الموقر في هذه الجلسة المتعلقة بالسياسات العامة، وفق ما تنص عليه مقتضيات الفصل 100 من الدستور، من أجل تقديم إجابات عن محاور هي بالفعل من صميم اختصاصاتكم الدستورية، لاسيما أنها تتعلق بالمجالات ذات الصلة بالتنمية المجالية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لا يمكننا الحديث عن تنمية وطنية شاملة ونموذج تنموي منصف ومستدام دون تحقيق تنمية حقيقية على مستوى العالم القروي، فالتنمية كما يطمح إليها جلالة الملك وجميع المغاربة لا بد أن تشمل جميع المناطق، حضرية كانت أو قروية، صناعية أو زراعية، حتى يمكن أن نتجنب اختلال التوازن المجالي للنمو واللاعدالة في السياسة التنموية، ولذلك كان جلالة الملك سباقا لإثارة الاهتمام بالعالم القروي، ولا يسعنا هنا إلا أن نستحضر جميعا مضامين الخطاب السامي، الملكي السامي، الذي وجهه جلالته إلى الأمة بمناسبة الذكرى 66 لثورة الملك والشعب، إذ قال جلالته في منطوقه السامي **"الغاية من تجديد النموذج التنموي ومن المشاريع والبرامج التي أطلقناها هو تقدم المغرب وتحسين ظروف عيش المواطنين والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية"**، انتهى كلام صاحب الجلالة.

مؤكدا، حفظه الله، أن وضعية سكان العالم القروي تحتاج إلى المزيد من الدعم والاهتمام بأوضاعها والعمل المتواصل للاستجابة لحاجياتها الملحة، مجددا دعوته للنهوض بالعالم القروي، من خلال خلق الأنشطة المدرة للدخل والشغل وتسريع وثيرة الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية ودعم التمدرس ومحاربة الفقر والهشاشة.

ونظرا للأولوية التي يمنحها جلالة الملك للتنمية بالعالم لقروي، فقد أعطى تعليماته السامية بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2015 من أجل تنزيل "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي" برسم الفترة الممتدة ما بين 2017 و2023، من خلال وضع مخطط عمل مندمج للحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، يقوم على الشراكة بين الجهات ومختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

لذلك، يشكل ورش التنمية القروية واحدا من الأوراش الكبرى التي فتحها جلالة الملك، والتي تشغل بال الحكومة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود والرفاه الاجتماعي ولتوطين القاعدة الأساسية للتنمية المجالية والترابية، أخذا بالاعتبار كون العالم القروي يغطي أكثر من 90% من المساحة الإجمالية لبلادنا، ويمثل حوالي 40% من الساكنة، ويضم 85% من الجماعات الترابية، ويساهم بـ 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك عن المساحة الصالحة للفلاحة التي يضمها والتي تناهز حوالي 9 مليون هكتار.

إن رفع تحدي تنمية العالم القروي، بالنظر إلى أهميته الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، قرار لا رجعة فيه ولا يقبل التماطل والتأخير تحت أي ذريعة كانت، لأن مسؤولية الحكومة في تحسين أوضاع العالم القروي ليست هبة أو صدقة، بل هي واجبات دستورية وأمانة جسيمة، وضعها على عاتقنا جلالة الملك، وطوقتنا بها ثقة الناخبين خلال استحقاقات 8 سبتمبر.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكلت تنمية العالم القروي أولوية بالنسبة للمغرب، وكانت ركنا أساسيا في مختلف برامجه ومخططاته التنموية، غير أن الواقع الذي يعيشه اليوم، وبالرغم من تحقيق إنجازات هامة، يكشف عن بعض مظاهر العجز ومواطن النقص التي تحتاج منا، كحكومة وبرلمان، أغلبية ومعارضة، سلطات عمومية ومنتخبين، التجند التام لتقليص الفوارق بين المجالين القروي والحضري، حتى يتم إيقاف هوة الاتساع وتذويب الفوارق الاجتماعية.

وانطلاقا من ذلك، فقد تضمن البرنامج الحكومي ضرورة تعزيز مظاهر التنمية القروية، وتوطيد الجهوية كخيار دستوري ديمقراطي وبديل تنموي لتعثر السياسات العمومية المركزية والممركزة في القضاء على التفاوتات المجالية والاجتماعية، لذلك نتطلع في هته الحكومة إلى خلق فرص سانحة لكل المغاربة بالمجال الحضري والقروي، من أجل بناء مستقبل أفضل لهم ولأسرهم، في ظل دولة العدالة الاجتماعية والمجالية التي لا تقصي أحدا من

سياستها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد شكل مخطط المغرب الأخضر على مدى العشرية الماضية رافعة أساسية للتنمية بالعالم القروي، فمنذ انطلاقه سنة 2008 من طرف صاحب الجلالة، نصره الله، شكل المخطط آلية فعلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في صفوف فئات الفلاحين التي تشكل أساس الساكنة القروية، وقد تم تفعيل هذا المخطط عبر إرساء دعامتين، تتعلق الأولى بالفلاحة العصرية ذات القيمة المضافة والعالية والإنتاجية المرتفعة، في حين كترتبط الثانية بالفلاحة التضامنية، خصوصا في المناطق غير الملائمة للفلاحة.

وهكذا وبعد مرور أزيد من 10 سنوات على إطلاق "مخطط المغرب الأخضر"، يمكن أن نسجل بارتياح كبير أن حجم منجزاته بلغت الطموح المسطر وحققت الأهداف المنتظرة.

فعلى الصعيد الاقتصادي ارتفع إجمالي الناتج المحلي الفلاحي سنويا بمعدل 5.25% مقابل 3.8% بالنسبة للقطاعات الأخرى، حيث تضاعفت الثروة المحدثة من 65 مليار درهم في 2008 إلى 125 مليار درهم عند متم سنة 2018، وبهذا المعدل أصبح القطاع يساهم في نقاط النمو الاقتصادي الوطني بـ 17.3% خلال الفترة 2008 إلى 2018 عوض 7.3% ما بين 1998 و2008.

كما يساهم القطاع الفلاحي بنسبة 13% من الناتج الداخلي الخام و13% من القيمة الإجمالية للتصدير، حيث ارتفعت صادرات المنتجات الفلاحية سنة 2019 إلى حوالي 40 مليار ديال الدرهم، أي ما يعادل 2.8 الأضعاف القيمة المسجلة سنة 2009 اللي كانت 14 مليار.

على المستوى الاجتماعي، فقد كان الفلاحون الصغار والمتوسطون في قلب جميع البرامج والتدخلات ديال المخطط، من خلال الاستثمارات الكبيرة التي تم تخصيصها لهذه الفئة، واللي تجاوزت تقريبا 43 مليار ديال الدرهم، وشملت مشاريع الدعامة الثانية وحدها أكثر من 733 ألف مستفيد من خلال 989 مشروع اللي عبئت ميزانية تقدر بحوالي 14.5 مليار درهم، كما ساهمت برامج التهيئة الهيدرو-فلاحية في تحسين دخل أكثر من 190 ألف فلاح صغير ومتوسط بتحقيق قيمة مضافة لكل هكتار مسقي بنسبة زيادة ما بين 5000 حتى لـ 10.000 درهم في السنة، وقد أتاح "مخطط المغرب الأخضر" توفير 342 ألف منصب شغل إضافي، كما مكن من زيادة عدد أيام العمل في السنة لكل عامل، حيث انتقلت من 110 إلى 140 ساعة، كان كيخدم 110 يوم في السنة فالمعدل ولى تيخدم 140 لأنه ولاو واحد التنوع اللي هو جد مهم، وهو التنوع في المحاصيل وتحسين الإنتاج، وحيث يمثل القطاع أزيد من 72% من التشغيل القروي ويساهم في تحسين التشغيل والدخل ومكافحة الفقر بالوسط القروي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن السياسة العامة للدولة بقيادة جلالة الملك نصره الله، التي تتجاوز الزمن الحكومي والانتخابي، حققت الكثير من المكتسبات بالعالم القروي، لاسيما منذ إطلاق جلالة الملك للمرحلة الأولى من برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية سنة 2017، حيث تم الشروع في إنجاز 5 مخططات عمل سنوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية واللجان الجهوية الإثني عشر، بميزانية تقدر بـ 35 مليار ديال الدرهم، أي تقريبا 70% من الميزانية المبرمجة إلى غاية حدود 2023.

ولتنزيل الرؤية الملكية السديدة، شكل "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية" دعامة هذا البرنامج الملكي، بأن أصبح آلية أساسية ووعاء ماليا لتفعيل المقاربة المندمجة لتنمية العالم القروي، ليشكل بذلك رافعة لا تحل محل الميزانيات القطاعية ولا الجهوية، بل تسهر على الالتقائية والاندماج.

وتجدر الإشارة أنه إلى حدود نهاية السنة الجارية تم الشروع في إنجاز 8137 مشروع بالجماعات الترابية التابعة للمجال القروي، تشمل 7066 مشروع للبنيات التحتية و1071 عملية اقتناء للعربات المتنقلة، سيارات الإسعاف والوحدات المتنقلة وحافلات النقل المدرسي والمعدات الطبية والمدرسية، وقد تم إلى حدود نهاية 2021 الانتهاء من الأشغال بـ 5261 مشروع تنموي مرتبط بمحاربة الفوارق المجالية والاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حقق هذا البرنامج، يعني برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتنمية العالم القروي، معظم أهدافه على مستوى الاستهداف الترابي، حيث استهدفت مخططات عمل البرنامج اللي كانت (ciblées) هي 1066 جماعة ترابية و142 مركز قروي لفائدة 14 مليون نسمة من الساكنة القروية، وقد شملت هذه المخططات كذلك بعض المجالات الحضرية التي تعرف تدفقات وتفاعلات منتظمة للساكنة القروية، حيث غطت المشاريع المبرمجة في هذه الجماعات الحضرية 59.

وقد ساهمت المشاريع المنجزة بشكل ملحوظ في تحسين مستوى عيش ساكنة الجماعة المستفيدة، حيث عرف عدد مهم من الجماعات المصنفة سنة 2016 ضمن الأولية 1، 2، 3 وهي الجماعات الترابية اللي معزولة واللي كتفتقر للخدمات الاجتماعية والأساسية وتحتاج إلى استثمارات مهمة لسد الخصاص في أكثر من قطاع، تحسنا.. هاذ 1، 2، 3 عرفو تحسن في وضعيتهم المجالية، حيث مكنت المشاريع المنجزة من إدراج تقريبا 120 جماعة كانت ضمن هذه الفئة سنة 2017، "1، 2، 3"، داخل الجماعات ودازت

للجماعات المصنفة اللي هي أحسن ضمن الأولوية اللي هي 4 و5 و6، أي الجماعات التي تتوفر على حد أدنى من الخدمات الاجتماعية الأساسية حسب مؤشر الولوجية إلى الخدمات الاجتماعية.

هنا للتوضيح، ملي انطلق البرنامج صنفنا الجماعات المستهدفة كلها حسب واحد المؤشر اللي هو (l'accessibilité)، يعني الولوجية للخدمات والخدمات الأساسية، وقسمناه لـ 6 ديال الدرجات، بحيث أن الدرجة 1 هي الأسوأ والدرجة 6 هي (le full) هي (le maximum) اللي يمكن يكون بالنسبة لقياس الخدمات الاجتماعية.

وبذلك، في نفس السياق انتقلت 224 جماعة مصنفة ضمن الأولوية 1، 2، 3 سنة 2016 إلى فئة الأولوية 5 و6 سنة 2021، ما يرفع تعداد هاذ الفئة إلى 726 جماعة عوض 502 سنة 2016، أي ارتفاع عدد الجماعات التي تتوفر على مجمل الخدمات الأساسية طلعت تقريبا بـ 44%، وهذا مؤشر جد إيجابي ومؤشر كبير.

وحسب القطاعات، مكن البرنامج من تحسين الولوجية إلى المجالات القروية والخدمات المحدثة، مثلا بالنسبة للطرق والمسالك، عرف تصنيف الجماعات ذات الولوج الجيدة، هاذوك 5 و6، تعزيز هذه الفئة جاو عندهم الآخرين طلعو ملي كانو 1، 2، 3 أو 4 طلعو عندهم تقريبا بـ 18%، حيث ارتفع عدد الجماعات ذات الولوجية الجديدة من 817، في 2016 إلى 967 خلال 2021.

بالنسبة للتعليم، عرف تصنيف الجماعات حسب المؤشر ديال الولوجية إلى البنية التحتية التعليمية تعزيز الفئة ديال الجماعات 5 و6 بـ 10%، حيث ارتفع عدد الجماعات بهذه الفئة من 699 جماعة اللي كانت في 2016 ولت 734 اللي هي توجد في الفئة 5 و6، كما تم تعزيز عدد الجماعات لذات الفئة بـ 10% حسب مؤشر جودة البنية التحتية التعليمية، حيث ارتفع عدد الجماعات بهذه الفئة من 347 إلى 381.

أما بالنسبة للصحة، عرف تصنيف الجماعات حسب الولوج إلى البنية التحتية الصحية تعزيز فئات الجماعات ديال 5 و6 بـ 13%، حيث ارتفع عدد الجماعات بهذه الفئة، داز من 640 إلى 725، كما تم تعزيز عدد الجماعات لذات الفئة، هاذي 5 و6 بـ 68% حسب مؤشر جودة البنية التحتية الصحية، حيث ارتفع عدد الجماعات بهذه الفئة من 425 في 2016 إلى 714 (communes) خلال 2021.

أما بالنسبة الماء الشروب، ارتفع عدد الجماعات بالفئة 5 و6 حسب مؤشر الربط بالماء من 791 إلى 907 ديال (les communes) سنة 2021، يعني بـ 15% تقريبا ديال الزيادة، والربط الكهربائي كذلك عدد الجماعات اللي ولت في الفئة 6 اللي هي (le maximum) دازت من 816 سنة 2016 إلى 1209 جماعة سنة 2021، أي بزيادة ديال 48%، وهذه هي النتائج حقيقة جد مهمة ديال الكهرباء أو لا ديال الماء أو لا ديال الولوج ديال التعليم ولا الولوج ديال الصحة ولا الطرق كذلك.

هذا، وقد لعب تحسين الولوجية عبر إنشاء المسالك وبناء الطرق القروية دورا مهما في تقليص مدة الولوج إلى الخدمات والمؤسسات التعليمية، فضلا عن فك العزلة عن المدارات الفلاحية والمواقع السياحية، فقد تم تعزيز هذا الاستنتاج بشهادات مستقاة من الساكنة القروية ومن خلال النتائج الأولية لدراسة التقييم النصف المرحلي، حيث بين استقصاء الآثار الإيجابية لهذه المشاريع في تنويع وخلق الأنشطة الاقتصادية أن 27% من المستفيدين من إنشاء المسالك وبناء الطرق القروية مكنتهم هذه المشاريع من تنمية أنشطة اقتصادية غير فلاحية، يعني ما بقاوش تيديرو غير الفلاحة انفتحو ملي وصلتهم الطريق وصلتهم (les pistes)، وصلهم (les services minimums) ولاو تيديرو أنشطة اقتصادية أخرى من غير الفلاحة.

وقد امتد تأثير ووقع الاستثمارات في قطاع الطرق ليشمل ساكنة المناطق الحضرية، إثر إنجاز مشاريع بناء وصيانة الطرق المصنفة التي تخدم كافة الساكنة القروية والحضرية، ومن المرتقب أن تساهم مشاريع الطرق والمسالك المنجزة من الرفع في نسبة الولوجية بهاذ (les communes) اللي كان عليهم الاشتغال في هذا البرنامج، يعني الرفع من نسبة الولوجية في العالم القروي إلى 90% بحلول سنة 2023، وهذا حتى هو رقم جد إيجابي اللي تيبن النجاح ديال هذا البرنامج.

كما أدى إنشاء وتأهيل البنيات التحتية للمؤسسات التعليمية والصحية إلى تحسين فرص الولوج إليها وتجويد الخدمات لمصالحها، كما ستساهم مشاريع بناء المؤسسات التعليمية والداخليات ومراكز الإيواء والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي في تحسين مؤشرات التمدرس القروي، خصوصا ارتفاع نسبة تمدرس الفتيات القرويات، وفي هذا الصدد أظهرت النتائج الأولية لدراسة التقييم النصف المرحلي.. لأن دبا عملو هاذ الشي كله النتائج جات من واحد الدراسة اللي تعملت (à mi-chemin)، في نص الطريق، أن نسبة تمدرس الفتيات أصبحت تصل في هذه المناطق إلى 60% في هذه المناطق المستهدفة، أي بزيادة 15% مقارنة مع 2017، كما خلصت كذلك إلى أن المدة اللازمة للتلاميذ للوصول إلى المؤسسات التعليمية قد تقلصت بنسبة 16% بالمناطق المستهدفة، وعبرت 75% من الساكنة المستفيدة من هذه البرامج اللي كانو هذه السنوات كلهم واللي البرنامج اللي هو برنامج ملكي بامتياز عن تحسن ملموس في ظروف التمدرس، نتيجة للمشاريع المنجزة، خاصة الطرق والربط بشبكتي الماء والكهرباء.

أما بخصوص قطاع الصحة، خلصت النتائج الأولية لدراسة التقييم النصف مرحلي أن مشاريع بناء المؤسسات الصحية وعمليات اقتناء سيارات الإسعاف والوحدات الطبية المتنقلة ساهمت بشكل كبير في تحسين الولوج وجودة الخدمات الصحية بسبة 98%.

ومن أبرز المؤشرات التي أظهرها التقييم النصف المرحلي في هذا الصدد، هو تسجيل انخفاض مهم في نسبة وفيات المواليد الجدد عند

الولادة بنسبة 59% في هذه المناطق اللي كان فيها البرنامج، كما مكنت مشاريع الربط بالماء الصالح للشرب من التقليص على التوالي من المسافة والمدة الزمنية اللازمة للتزود بالماء بنسبة 81% و82% حسب النتائج الأولية لدراسة التقييم، بالإضافة إلى تحسن ملموس في جودة مياه الشرب بنسبة 95% على مستوى الربط الفردي و65% على مستوى النافورات.

كما تجدر الإشارة أن المشاريع المنجزة مكنت من خلق أزيد من 103 مليون يوم عمل و234 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بلا شك، ستساهم هته النتائج المحققة والدروس المستخلصة كذلك، إضافة إلى التوجيهات التي ستنبثق عن اللجنة البين وزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية في إغناء قاعدة التفكير التي ستعتمدها الحكومة مستقبلا، من أجل بلورة المرحلة الثانية للبرنامج بعد الموافقة المولوية السامية، وذلك لتعزيز المزيد من مكتسبات التنمية القروية وتجاوز مواطن النقص والقصور التي تم تسجيلها بناء على تقارير التقييم، لاسيما في مجال التقائية السياسات العمومية ونجاعتها.

ومن هذا المنظور المتكامل، فتنمية العالم القروي ليست إقامة مدرسة هنا ومستوصف هناك، وكلها بعيدة عن الطريق أو مسالك صالحة في تدخلات قطاعية متفرقة، إن التنمية القروية سياسة عمومية متكاملة تتطلب تنسيقا والتقائية بين كافة المتدخلين الحكوميين والمنتخبين الترابيين والمجتمع المدني، بناء على تصورات ومقاربات فاعلة متعددة البعاد والمداخل، ودون شك فإن خيار الحكومة اعتماد سلطة حكومية مكلفة بتتبع التقائية وتقييم السياسات العمومية ضمن هندستها سيساعد - لا محالة - في تحقيق نجاعة السياسة العمومية الموجهة لتنمية العالم القروي والتنسيق والتقارب بين البرامج القطاعية على أفضل وجه.

إن المنظور الجديد للسياسة الحكومية الموجهة لتنمية العالم القروي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية لا يمكن أن يتم خارج مقاربة شمولية ومبدعة، تأخذ بعين الاعتبار التحديات، كاين فك العزلة عن المناطق النائية والجبلية من خلال بناء الطرق والمسالك والمعابر بغية تحسين مستوى العيش ديال الساكنة، كاين تحسين وتعميم ولوج الساكنة القروية إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء، مياه الشرب، التعليم، الصحة، خلق كذلك الظروف اللازمة لتعزيز وتنويع القدرة الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية التي ينبغي أن تؤدي إلى تحسن عام في الدخل وظروف عيش الساكنة، وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المجالات.

تأسيسا على ذلك، تضمن البرنامج الحكومي في إطار الخطوط العريضة المتعلقة بتنمية العالم القروي ضمان حسن تنزيل استراتيجية "الجيل الأخضر" التي أطلقها جلالة الملك يوم 13 فبراير 2020، والجدير بالذكر أن استراتيجية "الجيل الأخضر" كتعتمد على ركيزتين: تتجلى الأولى في إعطاء الأولوية للعنصر البشري والثانية بمواصلة دينامية التنمية الفلاحية، وكتهدف هاذ الاستراتيجية كما أرادها صاحب الجلالة، نصره الله، إلى:

- إدخال حوالي 400 ألف أسرة إلى الطبقة الوسطى، وهو ما سيتيح تثبيت مداخيل 690 ألف أسرة؛
- خلق جيل جديد من المقاولين الفلاحين الشباب، بفضل تعبئة مليون هكتار من الأراضي الجماعية لإنجاز مشاريع استثمارية في المجال؛
- تقليص الفجوة بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي؛
- وتعميم التأمين لمساحة تناهز 2.5 مليون هكتار؛
- ومنح تحفيزات للمقاولين الفلاحين الشباب من أجل إحداث مقاولاتهم واستغلالها وضمان التعاقب في الأجيال لمواصلة تطوير القطاع الفلاحي؛
- وتمكين 180 ألف فلاح من الذين يرغبون في نقل استغلالية الأراضي للشباب من التقاعد، إذا هم رغبوا في تفويت أراضيهم أو تأجيرها؛
- منح مساعدات لإحداث مقاولات في مجال الخدمات الفلاحية ومواكبة المقاولات الفلاحية الناشئة؛
- تكوين 150 ألف شاب فلاحي لمساعدتهم على تحويل المنتوجات الفلاحية والتطوير ديال السلاسل ذات القيمة المضافة العالية وخلق 350 ألف منصب شغل جديد مباشر في العالم القروي.

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

في سياق متصل، لابد أن أذكركم، ومن خلالكم الرأي العام، وخصوصا بالعالم القروي، بأن الحكومة في إطار أولوياتها الخاصة بتنزيل كل مقتضيات الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، فقد عملت على إصدار المرسوم المتعلق بتعميم التغطية الصحية للفلاحين، كما وافق المجلس الحكومي على القانون المتعلق بالسجل الوطني الفلاحي ومرسوم متمم لتنظيم وزارة الفلاحة، يدمج بها تدبير الحماية الاجتماعية للفلاحين ضمن اختصاصاتها.

ومن شأن هذا النص، الذي أتمنى أن البرلمان سيتعاطى معه إيجابيا، أن يفتح المجال أمام أزيد من 1.6 مليون فلاح مع ذوي حقوقهم للاستفادة من التغطية الصحية، انطلاقا من السنة القادمة.

وقد تم إلى حدود الآن، وبفضل تجند مختلف مصالح الحكومة المعنية، وخصوصا مصالح وزارة الفلاحة - والسيد الوزير حاضر معنا - تحديد تقريبا (enregistré) اللي باين دبا 857 ألف مستفيد من الفلاحين،

خصوصا من الصغار والمتوسطين، اللي هم بانو زعما غادي نقدرو نمشيو عندهم باش يتقيدو، إن شاء الله، في هاذ الشي ديال (la protection sociale).

وترسيخا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة القروية، في ظل النموذج التنموي، فإن الحكومة عازمة من خلال سياسات مندمجة على تعزيز الإدماج الفعال للمرأة القروية في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، من خلال الرافعات الإستراتيجية التي تروم تقليص الفوارق المجالية منها وبين شقيقتها في المجال الحضري، من خلال تعزيز محاربة الأمية في صفوف النساء، بغض النظر عن سنهم، وخاصة في الوسط القروي وتعزيز آلية إدماج المرأة القروية في السياسات العمومية، لاسيما فيما يتعلق بتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى تطوير برنامج "مغرب التمكين"، من أجل مزيد من تعزيز الإدماج الاجتماعي والاستدامة للنساء القرويات، فلم يعد مسموحا أن ترتبط صورة المرأة القروية بالأمية وزواج القاصرات والحرمان من حقوقها في التعليم والصحة والعيش وسط التهميش والإقصاء والعمل الشاق في السهول والجبال وبين الحقول ومشاغل البيت وتربية الأبناء؛ لقد آن لهذا الوضع أن ينتهي من خلال نهج سياسات عمومية قادرة على إدماج المرأة القروية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي وتجعلها عنصرا فاعلا في صناعة القرار الترابي.

حضرات المستشارات والمستشارون،

لا يمكن الحديث عن اندماج السياسات العمومية في مجال العالم القروي كعنصر أساسي لا مناص منه في مختلف المشاريع والقرارات والعمليات التنموية الالتقائية دون تفعيل دور الجهة، فالجهة اليوم تتحلى بمركز الصدارة الدستورية على مستوى الجماعات الترابية، وهي إحدى الدعامات المجالية لضمان نجاعة السياسات العمومية على المستوى الترابي، خاصة مع الاختصاصات المهمة اللي كتحظى بها الجهات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في العالم القروي.

وفي هذا الإطار، تتمحور.. (d'ailleur) في هذاك البرنامج ديال الفوارق الاجتماعية، لعبت الجهات واحد الدور كبير حتى هوما دارو واحد (le budget) تقريبا ديال 40% ديال المنظومة كلها.

وفي هاذ الإطار تتمحور المقاربة الجديدة لتنمية العالم القروي حول التعاقد بين الدولة والجهات، بين المركز واللاتمركز وكذلك على الشراكة المتعددة لفاعلين عموميين أو خواص، عبر ابتداع أنماط مبتكرة، صياغة أساليب فاعلة في حقل التنمية القروية وتقليص الفوارق الجهوية.

وستشكل المرحلة الثانية، إن شاء الله، من برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي، فرصة مواتية لإنجاز مشاريع تنموية ملائمة لفائدة العالم القروي، من خلال برامج أفقية مشتركة بين القطاعات الحكومية، تستجيب لمعايير الالتقائية والنجاعة والفعالية، مما سيؤدي إلى التحسن التدريجي للظروف المعيشية للساكنة القروية، وبالتالي تقسيم مؤشرات التنمية البشرية لديها.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

أفسح المجال لمداخلات الفرق والمجموعات والأعضاء غير المنتسبين، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل للمنصة.

المستشار السيد محمد حنين:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية، السيد رئيس الحكومة، لابد أن نسجل أن حضوركم اليوم لهذا المجلس، وبرفقتكم هذا العدد المهم والوازن من الوزراء، مؤشر حقيقي على احترام حكومتكم للمؤسسة التشريعية، وهو ما يبعث على الاطمئنان على آفاق العلاقات الدستورية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

السيد رئيس الحكومة،

استمعنا باهتمام بالغ إلى جوابكم، وبكل موضوعية لمسنا فيه الصدق والصراحة، وهو ما يحقق الغاية التي توخاها دستور 2011 من إقرار المساءلة الشهرية لرئيس الحكومة حول قضايا ترتبط بالسياسة العامة.

جوابكم اليوم جعلنا نستمع إلى خطاب واضح ومتميز ومرقم، وهو ما أبعدنا عن لغة الخشب والشعبوية التي ميزت مع الأسف هذه الجلسات في الفترات السابقة.

اختيارنا، السيد رئيس الحكومة، لهذا السؤال في أول جلسة لمساءلتكم خلال هذه الولاية يستند، من جهة، إلى الأهمية الإستراتيجية لمخطط "الجيل الأخضر" ولما ينطوي عليه من رهانات تنموية اقتصادية واجتماعية، ومن جهة أخرى إلى أننا كنا في حاجة ماسة لمعرفة رؤية الحكومة المتعلقة بأجرأة المخطط ومواجهة إكراهات تنزيله.

وبعدما استمعنا إلى جوابكم، تأكد لدينا أنكم عازمون على تنفيذ مخطط "الجيل الأخضر" وتنمية العالم القروي بالسرعة اللازمة والحرص على تحقيق كل الأهداف المحددة له.

عزم حكومتكم هذا يجعلنا مطمئنين على مآل تنمية العالم القروي، سيما بعدما حسمكم غير المشروط في جوابكم على هذا الهدف الاستراتيجي، ونحن مطمئنون كذلك للنتائج المنتظرة في مخطط "الجيل الأخضر" وآثارها الإيجابية على تنمية العالم القروي وعلى العدالة المجالية.

مصدر اطمئنانا، السيد رئيس الحكومة، يستند من جهة أولى إلى كون هذا المخطط يستلهم أهدافه من التوجهات الملكية السامية بشأن الاستراتيجية الفلاحية الجديدة، ومن جهة ثانية إلى كون حكومتكم اختارت في برنامجها الحكومي الاستناد على مخطط "الجيل الأخضر" كرافعة للارتقاء بتنمية العالم القروي، وهو ما يثبت الإرادة السياسية الداعمة لهذا المخطط، ويوفر له ضمانات التنفيذ وتحقيق الأهداف المتوخاة منه، من جهة ثالثة، تجعلنا الحصيلة الإيجابية لـ "مخطط المغرب الأخضر" الذي كنتم المشرف الرئيسي على تنفيذه بصفتكم وزيرا للفلاحة آنذاك، تجعلنا اليوم متفائلين بكسب رهانات مخطط "الجيل الأخضر".

ليس هذا من باب المبالغة ولا من باب الغلو، ولكن التحلي بالموضوعية يفرض علينا الإقرار بأن نتائج مخطط "المغرب الأخضر" قد فاقت كل التوقعات، ولا بد من التذكير هنا أنه في سنة 2008 عند الإعلان عن هذا المخطط كان يبدو ذلك بمثابة حلم، كثيرون عبروا آنذاك عن تشكيكهم في قابلية هذا المخطط للإنجاز، وكثيرون وجهوا انتقادات لاذعة إلى هذا المخطط.

لكن، اليوم تؤكد الحصيلة أن الاختيار كان اختيارا استراتيجيا ناجحا بكل المقاييس وعلى كافة المستويات، ونحن استمعنا إلى الأرقام التي جاءت في جوابكم، السيد رئيس الحكومة، سواء على مستوى الناتج الداخلي الخام الفلاحي أو ارتفاع الصادرات الفلاحية أو على مستوى ارتفاع حجم الاستثمارات أو مستوى التشغيل.

ولأن كانت هذه الحصيلة حقيقية وتعبر عن نفسها، فإنه لابد من التأكيد أنه بفضل "مخطط المغرب الأخضر" تمكن بلادنا من تحقيق الأمن الغذائي، من خلال توفير الاكتفاء الذاتي، والحمد لله، في عدد من المواد الغذائية، وقد عشنا فترة الحجر الصحي، ولا زلنا تحت وطأة الأزمة الصحية التي ندعو الله عز وجل أن يجنب بلادنا شرها، فإنه بالرغم من تداعيات الجائحة على كافة القطاعات، فإن القطاع الفلاحي أثبت بكل المقاييس مناعته وقدرته الهائلة على توفير كل المواد الغذائية وبوفرة كثيرة عن الطلب، وهو الهدف الذي عجزت عن تحقيقه عدد من البلدان.

ولإن كانت هذه النتائج حقيقية ولا ينكرها إلا جاحد، فإننا نسجل أهمية التحولات التي عرفتها العديد من المناطق الفلاحية بفضل "مخطط المغرب الأخضر"، سواء على مستوى العصرنة أو مستوى التحديث أو على مستوى التجهيزات، هذه التحولات التي ساهمت في تغيير معالم القطاع الفلاحي على مستويات مختلفة تستحق التقدير والتنويه بالجهود المبذولة من أجل هندسة "مخطط المغرب الأخضر" وتوفير كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف المتوخاة منه.

لكن، ونحن نتطلع، السيد رئيس الحكومة، إلى مخطط جديد، لابد من الإشارة إلى بعض الملاحظات، موازاة مع النتائج المرضية للمخطط الأخضر، منها أنه تم الحفاظ على نفس الآليات التقليدية للتسويق، كذلك نسجل ضعف دعامات التصنيع الفلاحي وضعف البرامج المواكبة لإدماج الشباب القروي في اهتمامات "مخطط المغرب الأخضر"، وعلى العموم ضعف الأثر على ساكنة العالم القروي، إذ بقيت المفارقة قائمة ما بين تطور القطاع الفلاحي وتحديثه وارتفاع مردوديته وبين استمرار مستويات الفقر والهشاشة بعدد من المناطق القروية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسجل بارتياح كون "مخطط الجيل الأخضر"، باعتباره ثمرة لمكتسبات "مخطط المغرب الأخضر"، أنه يتضمن آليات مبتكرة لمعالجة النواقص الجانبية لتنفيذ "مخطط المغرب الأخضر"، من خلال أهداف دقيقة تجيب على انتظارات ساكنة العالم القروي في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، تبقى لدينا بعض الملاحظات حول الارتقاء بهذه الأهداف إلى مستوى رهانات التنمية الحقيقية للعالم القروي.

وفي هذا الإطار نود، السيد رئيس الحكومة، ملاحظة ما يلي:

- فيما يتعلق بخلق جيل جديد من الطبقة الفلاحية الوسطى، نحن نطمح إلى رفع الرقم المحدد في 400 ألف إلى الضعف أو أكثر خلال مدة تنفيذ هذا المخطط، كما نقترح تحيين المعايير لتحديد فئات الطبقة الوسطى ونطمح، استنادا إلى الأهداف المحددة والإمكانيات المتاحة، إلى ارتفاع مبلغ الدخل المتوسط للتصنيف خلال السنوات الخمس المقبلة من 5500 درهم إلى مستويات كفيلة بالارتقاء بتصنيف فئات الطبقة الوسطى الفلاحية وتمكينها من ظروف العيش، لا تقل عن نظيرتها في المدن؛

- فيما يتعلق بالتشغيل في العالم القروي، فإنه بالنظر إلى تزايد العرض كل سنة ولاسيما في صفوف الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، فإننا نقترح إعطاء الأولوية لتشغيل هؤلاء بما يتطلب ذلك من تكوين تقني مؤهل للعمل في مجال الخدمات الفلاحية وشبه الفلاحية؛

- وفيما يتعلق بالتجميع، فإننا نثمن هذه الآلية لما تنطوي عليه من وسائل لتثمين المنتوج الفلاحي من خلال جيل جديد للتنظيمات السوسيو اقتصادية للفلاحين بما يكفل تجميع هؤلاء حول تنظيمات فلاحية فعالة، لكننا نأمل في مضاعفة الجهود لمواكبة الفلاح الصغير عن قرب لتسهيل اندماجه في التنظيمات الجديدة بما يكفل محاربة الاحتكار والبحث عن آليات جديدة لتسويق منتوجه، وذلك من خلال الاسترشاد بالتوجيهات الملكية السامية والصارمة في هذا المجال، حيث سبق لصاحب الجلالة أن أكد أنه **"يتعين التفكير في أفضل السبل لإنصاف الفلاحين الصغار، خاصة فيما يتعلق بتسويق منتوجاتهم والتصدي الصارم للمضاربات وتعدد الوسطاء"**، انتهى النطق السامي لصاحب الجلالة.

وبالفعل، السيد رئيس الحكومة، المضاربات وتعدد الوسطاء تجعل الفلاح المنتج، لاسيما الصغير والمتوسط، رهينة في يد المحتكرين والمضاربين، وغالبا ما يضطر المنتج إلى بيع منتوجاته بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج

بكثير.

السيد رئيس الحكومة،

ندرك في فريق التجمع الوطني للأحرار الأهمية الإستراتيجية لـ "مخطط الجيل الأخضر" وللأوراش المتعلقة بتنمية العالم القروي، ونؤمن بفاعلية الآليات التي يرتكز عليها هاذ المخطط وبأهمية الأهداف التي توخاها، لكن في نفس الوقت نعتبر أنه مخطط دقيق في بنائه ومتشعب في غاياته ورهاناته، مما يجعل تنفيذه بدون شك، يواجه تحديات مختلفة، تتطلب مقاربات جديدة للتغلب عليها.

فلابد، من جهة أولى، من مراعاة الخصوصيات الجغرافية والمناخية لكل جهة من الجهات، ومن جهة ثانية لابد من العمل على تغيير الذهنيات، يعني تغيير الثقافة لدى الفئات المستهدفة وتحفيزها على الانخراط الإيجابي في المخطط وترسيخ إيمانها بأهدافه، ومن جهة ثالثة يتطلب كسب رهانات مخطط "الجيل الأخضر" تعبئة الجهود لمواجهة التحدي المتعلق بإكراهات التقائية البرامج المرتبطة بثقافة الاشتغال، كل قطاع يشتغل بمفرده ومنفصل عن القطاعات الأخرى.

وقد أكدتم في جوابكم، السيد الرئيس، أن تنمية العالم القروي تهم أو هي سياسة عمومية متكاملة، وهذا الجواب يجعلنا نطمئن على تصور الحكومة للتعامل مع العالم القروي، وبالفعل فإنكم وضعتم الأصبع على مكامن الخلل في التعامل مع العالم القروي، فالتنمية القروية تتطلب اليوم انخراط جميع القطاعات في أوراش التنمية، تنمية العالم القروي أو في الأوراش المرتبطة بهذه التنمية أو المكملة لها، سيما وأن العالم القروي ظل في الفترات السابقة مستبعدا من اهتمامات عدد من القطاعات الوزارية أو أنها كانت تتعامل معه بكيفية أو بنفس المنهجية التي تتعامل بها مع الوسط الحضري.

أعطيكم مثال، السيد الرئيس، مشكل عويص جدا فيما يتعلق بالتعمير، نفس المنهجية التي يتم بها تدبير التعمير في الحواضر يتم بها التعامل في العالم القروي، اليوم ربما حان الوقت لكي نلتفت إلى هذا الإشكال من أجل حل هذا العائق من أجل ضمان الاستقرار الفعلي والحقيقي للساكنة القروية.

السيد رئيس الحكومة،

في الوقت الذي نثمن فيه جميع مجهوداتكم الرامية إلى كسب رهانات تنمية العالم القروي وتحقيق العدالة المجالية خلال العشرية المقبلة، فإننا على يقين تام أنه بفضل الإرادة السياسة القوية، واعتبارا للخبرة وتراكم التجارب فيما يتعلق بتنفيذ الأوراش الإستراتيجية الكبرى، وبفضل حكمة حكومتكم وتبصرها وإرادتها الصادقة، أن بلادنا ستتمكن، إن شاء الله، من كسب رهانات تنمية العالم القروي على أسس قوية، وهذا بطبيعة الحال سيؤدي بنا إلى تنمية قروية مستدامة وعدالة مجالية منصفة.

وفقنا الله لما فيه الخير والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين.

تحية للجميع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بداية، اسمحوا لي أن أثمن عاليا تفاعلكم الإيجابي مع اختيار مناقشة هذا الموضوع الهام ضمن أول جلسة شهرية للمساءلة، وتشكل بالنسبة لنا هذه المحطة الدستورية استمرارا للقاءاتنا التواصلية خلال تنزيل "مخطط المغرب الأخضر"، هذه الإستراتيجية اللي أكدت عملية التقييم اللي باشرتها وزارة الفلاحة مع المهنيين وجميع الوزارات المعنية، أكدت على حصيلتها الإيجابية بالأرقام وبالملموس.

كما أن هذه الحصيلة الإيجابية كانت موضوع اختبار ميداني خلال الأزمة الصحية اللي عرفت بلادنا وما يواكبها من إغلاق شامل وصارم للحدود، حيث أسواقنا الوطنية كانت مملوءة عن آخرها بمختلف المنتوجات الفلاحية بشكل كافي منتظم وبأثمنة جد مناسبة، والشكر هنا واجب للأسرة الفلاحية قاطبة التي رغم الجفاف ورغم الوباء أبانت عن حس وطني عال وتعبئة شاملة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نلتقي اليوم مجددا كمؤسستين دستوريتين، وفي رهان جديد مثقل بانتظارات وتحديات اجتماعية واقتصادية ومجتمعية مجالية وبيئية لقطاع استراتيجي بالنسبة لبلادنا، ودعامة للاقتصاد الوطني، قاطرة للتنمية، رافعة أساسية لضمان عيش واستقرار الساكنة القروية، وهو اليوم موضوع استراتيجية "الجيل الأخضر"، هاذ الاستراتيجية التي تمت بلورتها في إطار رؤية ملكية سديدة بخصوص القطاع الفلاحي، وكيف جاء في كلامكم، لتجاوز بعض التحديات التي أفرزتها عملية التقويم وكذلك لتثمين الحصيلة الإيجابية لـ "مخطط المغرب الأخضر"، ومن خلال ركيزتين أساسيتين:

- أولا، مواصلة دينامية التنمية الفلاحية؛
- ثانيا، العناية بالعنصر البشري، في أفق انبثاق وتقوية طبقة فلاحية وسطى قادرة على الاضطلاع بتوازنات سوسيو اقتصادية بالعالم القروي، وذلك من خلال خلق جيل جديد من المستثمرين الشباب المؤهلين، جيل جديد من التنظيمات المهنية المبتكرة، جيل جديد من

الاستثمارات تخص أساسا سافلة الإنتاج لتسريع وثيرة التثمين، جيل جديد من مشاريع التجميع لتجاوز الإشكاليات المرتبطة بمشاكل التسويق.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بلادنا اليوم، ولله الحمد، كتوفر على مؤهلات قوية كفيلة بخلق دينامية جديدة في القطاع الفلاحي:

- أولا، نموذج تنموي جديد متوافق حوله؛
- ثانيا، استراتيجية فلاحية جديدة واعدة: "الجيل الأخضر 2020-2030"؛
- ثالثا، حجم مهم من الاستثمارات المنجزة في إطار "مخطط المغرب الأخضر"، حيث تجاوزت مساهمة القطاع الخاص 70 مليار ديال الدرهم، 7 مليار ديال الدولار؛
- أسرة فلاحية فعالة، مواطنة، مؤهلة: وبهاذ المناسبة فإننا نثمن عاليا مجهوداتكم لمقاربة تنزيل المبادرة الملكية بخصوص تعميم الحماية الاجتماعية بالقطاع الفلاحي؛
- مواكبة مالية للمشاريع مضمونة من طرف مؤسسة بنكية مختصة رفيقة تقليدية وتاريخية للقطاع الفلاحي، مؤسسة "مجموعة القرض الفلاحي بالمغرب"، واللي تتشكل المؤسسة الأكثر ولوجا والأكثر تفهما لواقع وخصوصية هاذ القطاع؛
- مواكبة تأمينية ضد المخاطر موكولة لمؤسسة تأمينية رائدة في قطاع التأمين (la MAMDA[1]) واللي، كيف جا في كلامكم، غتشكل إحدى الدعامات الأساسية لتقوية الطبقة الوسطى من خلال تأمين 2.5 مليون هكتار؛
- حكومة جديدة ومنسجمة طموحة، يقودها رئيس حكومة دبر بحكمة وبكفاءة عالية تنزيل "مخطط المغرب الأخضر"؛
- حكومة تعي جيدا، أولا، خصوصية القطاع الفلاحي، خصوصا الانعكاسات السلبية للتغييرات المناخية، والتي هي اليوم في تفاقم مستمر، خصوصا الجفاف اللي أصبح ظاهرة بنيوية وما ترتب عنه من شح للموارد المائية التي أضحت تهدد ديمومة الأشجار المثمرة وديمومة واستدامة المشاريع المنجزة وتهدد أمننا الغذائي والمائي واقتصادنا الوطني، وهنا ندعو إلى الإسراع بتنفيذ البرنامج الوطني لتنمية مياه السقي والشرب 2020-2027 والإسراع بتحويل فائض مياه شمال المغرب نحو مناطق الندرة، وتعميم تحلية مياه البحر لتوفير مياه الشرب، وإتاحة المجال أمام السدود لتوفير مياه السقي.

الحكومة تعي أيضا حجم وطبيعة المرتبطين بالقطاع الفلاحي: 45% من المغاربة تعيش في البادية، أكثر من 86% منهم تتشكل الفلاحة مورد الدخل الوحيد، علما أن هذا القطاع يتضمن أكثر من 40% من القوى العاملة في بلادنا ويساهم بأكثر من 19% من الناتج الداخلي الخام.

الحكومة تعي كذلك الصعوبات ديال التسويق وديال التثمين وديال تنافسية الإنتاج الوطني، خصوصا مع اشتداد منافسة دول صاعدة كإسبانيا وتركيا ومصر اللي وفرت مياه السقي بانخفاض عملتها الصعبة وكذلك من دعم قوي وكبير إما بشكل مباشر أو على شكل تخفيض ضريبي.

وهنا ندعو.. تونس مثلا (l'aide agricole) 10%، تركيا 44% من إيرادات القطاع الفلاحي عبارة عن دعم، هنا ندعو إلى تفعيل مبدأ حياد الضريبة على القيمة المضافة من خلال إعفاء الاستثمارات الفلاحية والتجهيزات ومدخلات (la TVA[2]) التي تثقل كاهل الفلاحين بشكل غير منصف وغير عادل، وتحد من الاستثمار وتضعف تنافسية الإنتاج الوطني.

ثانيا، إقرار نسبة 0.25% من رقم المعاملات بالنسبة للمساهمة في الأدنى (la cotisation minimale)، لأن المقاولة الفلاحية تمتاز برقم معاملات كبير، ولكن مردودية أقل مقارنة مع قطاعات أخرى؛

ثالثا، إقرار رسم محلي يوازي الخدمات المقدمة للفلاحين بأسواق الجملة، لأن اقتطاع نسبة 7% من رقم المعاملات وبدون خدمات مقدمة، فإنها نسبة مرتفعة وغير مبررة مع تضريب القطاع الفلاحي ودخول "الجيل الأخضر" حيز التنفيذ؛

رابعا، الرفع من تنافسية الإنتاج الفلاحي من خلال الرفع من الدعم المخصص للصادرات، خصوصا واحنا تنشوفو الارتفاع غير المسبوق لتكاليف الإنتاج، تكاليف النقل واللوجستيك والتلفيف والتصنيع إلى غير ذلك، وإقرار تعامل تجاري مقنن باتفاقيات للتبادل الحر مع السوق الإفريقي اللي غادي تشكل، إن شاء الله، سوق واعدة وغادي تمكننا من تثمين فائض الإنتاج الذي يعاني منه أصلا صغار الفلاحين.

كذلك، معالجة إشكالية الأنظمة العقارية للأراضي الفلاحية الخاضعة لوصاية القطاعات الحكومية وجعل هذاك العقار عقار محفز للاستثمارات المنتجة المدرة للدخل والموفرة لفرص الشغل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بلادنا قادرة، بإذن الله، وتحت الرعاية ديال جلالة الملك، ومن خلال حكومتكم الطموحة، باش تكسب الرهان وتخلق ثورة فلاحية جديدة، انطلاقا من الحصيلة الإيجابية لـ "مخطط المغرب الأخضر"، اللي غادي تشكل واحد الدعم قوي لعملنا، وغيرة على هذا القطاع، أنتم كحكومة ونحن كبرلمان، لأن مواقفنا نابعة من روح وطنية صادقة ومؤطرة بتعليمات ملكية سامية وبقناعات سياسية ومهنية، هدفنا العمل الجاد والمسؤول الدائم والمتواصل لتحقيق وتجسيد طموحات الساكنة القروية، الشباب القروي، الفتاة القروية وفلاحي المملكة في كل مكان في المناطق الجبلية، في

[1] **M**utuelle **A**gricole **M**arocaine **D'A**ssurances

[2] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

السهول، في الهضاب، بالواحات وكذلك بالمناطق الهشة داخل المغرب العميق، كل هذه المجهودات ستحد، إن شاء الله، من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا لا ينفذ.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي، ومن خلاله حزب الاستقلال، من موقعه اليوم كأحد أعمدة العمل الحكومي والأغلبية الحكومية، لمناقشة موضوع التنمية القروية بين قساوة وظلم التفاوتات المجالية وطموح "الجيل الأخضر" المخفور طبعا بإرادة ملكية قوية، ويحظى بعناية خاصة من قبل سيدنا، الله ينصره، وبرغبة حكومية جادة وصادقة في إنجاحه في أدق تفاصيله.

ولاشك أن هاذ الموضوع هو عزيز على قلب السيد رئيس الحكومة المحترم، وأرى أن بسطه للنقاش لا يمكن إلا أن يجعل أطياف القادم تنبعث من كل ركن، وهذا طبيعي بالنظر للسنوات الطوال اللي قضاها السيد الرئيس الحكومة على رأس هذا القطاع، وكذلك تأسيسا - وهذا هو الأهم - على المجهودات المبذولة وعلى المنجزات التي تحققت والتي غيرت جزءا كبيرا من واقع القطاع الفلاحي المغربي، وأملنا، والسادة الوزراء حاضرين اليوم، أن تستنسخ الجوانب الإيجابية لهاذ التجربة وتسحب على باقي القطاعات والبرامج اللي تتسهرو على ضمان التقائيتها وعلى حسن تنزيلها.

السيد الرئيس المحترم،

أنا عندي ملاحظة غادي نقتسمها مع زميلي السي حنين وهو أنه بمسح بصري سريع لهذه القبة، نرى السيدات والسادة الوزراء ملتفين حول السيد رئيس الحكومة المحترم، وهذا دليل على الرغبة في قدح زناد العمل المشترك وتقوية العرى ديالو وتعزيز وتقيم الجسور الممتدة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، عكسا لما عشناه في تجارب سابقة، واللي في تقديري العلاقة بين الحكومة والبرلمان كانت ضحية واحد الخلط تحكمي لا يخلو من سوء فهم، العلاقة كانت باردة برودة سيبيريا، لا تقاس بمحرار.

اليوم كذلك حضور القيادة السياسية لأحزاب التحالف دليل على الانسجام الحاصل، وهذا هو الشرط المؤسس للحمة وللنجاح.

عندي ملاحظة كذلك، السيد الرئيس المحترم، على العرض ديالكم أو على الخطاب الذي ينتجه العرض عن نفسه، هو أنكم أثبتم اليوم بأنكم تجاوزتم مرحلة إنتاج الفهم إلى إنتاج المضامين، والإسقاط الزمني والمجالي لهذه المضامين، لأنه في السابق كان يقال لنا داخل هذه القبة وبلقلقة لسان بأن الحكومة لازالت تستمع وتنصت وتستقي الآراء والأفكار حتى تكتمل عندها الصورة، فكنا كنتتبعي واحد المسرحية ما عقلتش على البطل ديالها تنظن اسمه (Godot)، جمهور المسرحية ظل ينتظر هذا البطل طوال ساعات العرض وانتهت المسرحية دون أن يظهر هذا البطل، وانتهت مدة الانتداب الحكومي ولم نر لوعود الحكومة السابقة بارقا، وظلت الثقة هي الحلقة المفقودة، هاذ الثقة التي ينبغي تعزيزها اليوم لإنجاح مرامي الاختيارات الإستراتيجية الكبرى لسيدنا ولبلادنا.

تندويو على النموذج التنموي الجديد، تندويو على التغطية وباقي الاختيارات وباقي المبادرات الكبرى، اللي تشكل اليوم واحد العلامة فارقة في المسار الإصلاحي، اللي باشرته بلادنا هاذي 21 أو 22 سنة.

في المضمون، السيد رئيس الحكومة المحترم، أنا لن أعود على بدء، أرقامكم تتحدث عن نفسها أو لسنا بحاجة إلى عدسة مكبرة لقراءتها، أنا إلى اسمحتو لي غادي ناقش معكم فلسفة وأبعاد التنمية القروية من منطلق دستوري، من منطلق إنساني، من منطلق اقتصادي واجتماعي، كلشي كيعرف بأن هاذ مصطلح التنمية هو مصطلح خفيف على اللسان ثقيل في الميزان، خصوصا إذا ما تم تداوله في إطار إدماج لفظي تيقارنو بالقرية والعالم القروي.

تنعرفو بأن التنمية كمصطلح وردت 23 مرة في دستور فاتح يوليوز 2011 مقابل ورود نفس المصطلح مرة واحدة في دستور 1996، معنى هذا أننا اليوم أمام مطلب دستوري، لم يكتف بالتلميح بل ارتأى التصريح ودعا إلى خلق مؤسسات دستورية تعنى بالتنمية وإلى نسج برامج وإستراتيجيات بمعالم طريق واضحة تعنى كذلك بالتنمية، و"الجيل الأخضر" من هذه الاستراتيجيات، لأنه وبصدق اليوم كرس ولا طرح واحد التحول عميق في رؤيتنا ورؤية المغرب للتنمية القروية، بالانتقال والتركيز الحصري على الإنتاج إلى التركيز على أنسنة التنمية القروية، على بناء الرأسمال البشري، على تعزيز ودعم موارد الكسب والرزق، وكذلك على خلق سلاسل قيمة (des chaînes de valeur) مستدامة، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية والتقلبات بالأسواق، وتأخذ كذلك بعين الاعتبار التأثيرات المرتبطة بانتشار هذه الأوبئة.

إذن، اليوم بكل صدق نحن أمام فرصة ثمينة لتطوير وظائف قروية جديدة كيتعدى نطاق تأثيرها الحدود المادية والحدود الإدارية للقرية، وخلق واحد النوع من علاقات الترابط بين هذه القرية وبين محيطها القريب والبعيد.

الوظائف المرتبطة بالإنتاج تجاوزناها لأنه بفضل "مخطط المغرب

الأخضر" اليوم كاينة وفرة ديال الإنتاج وحققنا الاكتفاء الذاتي في عدد من المواد النباتية والحيوانية، اتسعت الرقعة المزروعة، تنوع المنتوج الفلاحي، ارتفعت المردودية، أدخل التحديث، رسمت المكننة، ولكن هذه العملية الإنتاجية لا يمكن أن يكون لها، معنى والمنتوج لا يمكن أن تكون له قيمة إذا ما ضاعفناش المجهودات ديالنا في التسويق.

منتجاتنا الفلاحية بالرغم من جودتها العالية تعاني من تقلبات الأسواق وتعاني من منافسة شرسة، والتجربة أثبتت أن الأسواق الدولية والعديد منها أصبح منفذا غير آمن، وبالتالي المطلوب منا اليوم والتجربة أثبتت بأن الأسواق الدولية أو العديد منها أصبح منفذا غير آمن، وبالتالي المطلوب منا اليوم أننا نحافظو على الاكتفاء الذاتي في كل ما وسعنا ذلك، نحافظو على الجودة لأنها مرادف المصداقية والوجه ديال المملكة، ونوعو الشركاء والزبناء في أفق خلق واحد الدينامية تصديرية كتجلب لنا العملة الصعبة، كتعزز الأصول الاحتياطية ديالنا وكتقلص من عجز الميزان التجاري ديال بلادنا.

إلى جانب التسويق، كاين عملية ضبط الإنتاج، وزارة الفلاحة مشكورة قدمت الدعم في عدد من المجالات لحل مشكلة التمويل ولتشجيع الإنتاج وتطويره إلى آخره، ولكن لا ينبغي أن يكون سخاء الحكومة في مجال الدعم مدعاة لبعض المستفيدين للإفراط في إنتاج أشياء قد تغرق الأسواق وكتفسد العملية الإنتاجية برمتها.

المشكل ديال الماء، هذا مشكل كبير الاقتصاد ديالو تشيد استهلاكه المحافظة على ديمومته كمادة حيوية هذا أمر صعب، وكان الله في عونكم وفي عون الأخ نزار بركة وزير التجهيز والماء، الندرة ديالو نعلم أنكم تحيطونها بقدر كبير من العناية واليقظة، لأن الأمر ما كيرتبطش فقط بالتنمية القروية، ما كيرتبطش فقط بالأمن الغذائي، ولكن كيرتبط بالأمن القومي لبلادنا، علينا إذا تفادي الزراعات المستهلكة بنهم للماء في مناطق العطش، الزراعات البديلة تكلمتو عليها، المغروسات الشجرية المثمرة اللي مردوديتها عالية، اللي عندها أثر طيب على البيئة والمقاومة لقساوة المناخ، كلشي هاذ الشي راكم واخذينو بعين الاعتبار.

السيد الرئيس المحترم،

استراتيجية "الجيل الأخضر" هي محصورة زمنيا بين 2020 و2030، استهلك من زمن الانتقال ما يقارب السنتين، المطلوب اليوم أن نسرع الوتيرة وإيقاع الأجرأة حتى نتدارك ما تسببت الجائحة العنيدة في إبطائه.

اليوم، دعم الدولة خاصو يستمر وكذلك دعم القرض الفلاحي، هذه المؤسسة المواطنة والوطنية التي أبلت البلاء الحسن لابد ما تدعموها باش تبقى مستمرة في أداء الأدوار ديالها، ثم تبسيط وتيسير المساطر بالنسبة للفلاحين الصغار، السيد الرئيس المحترم.

التغطية الاجتماعية، هذه ثورة اجتماعية حقيقية كيقودها سيدنا الله ينصرو وانتوما ساهرين على تنزيلها، خص العالم القروي يكون ليه حظ ونصيب منها، ولكن شريطة أنه يكون الدعم المباشر ديالكم، غادي ناخذ مثال ديال جهة الدار البيضاء- سطات تحصى فيها أكثر من 187 ألف أسرة قروية فضاؤها القروي يأوي أكثر من 187 ألف أسرة، 60% من هذه الأسر لا تملتك أكثر من 10 هكتارات، إذا سلمنا بأنه متوسط الأفراد داخل الأسرة هو 5 غادي يكون قسط الانخراط غادي يكون هو تقريبا واحد 2000 درهم. أرا، السيد رئيس الحكومة المحترم، 2000 درهم غادي يكون واحد البند ثقيل في الميزانية ديال هاذ الأسر وربما ما تقدرش تخلصها، لذا نطلب منكم رجاء من هذا المنبر أنكم تعتمدو الكيفية اللي اعتمدتوها في التأمين عن الجفاف، تحملتو واحد الجزء من القسط ديال التأمين ونجحت العملية، إلى انخرطتو فهاذ العملية وخففتو عليهم غادة تنجح العملية وغادة تنجح المبادرة المرتبطة بالتغطية الاجتماعية اللي كنراهنو عليها جميعا.

الجهات، السيد رئيس الحكومة المحترم، ومجالس الجهات فاعل مرجعي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لابد ما نعاونوه ونمدو ليه الأيادي ديالنا باش يقوم بأدواره.

لم يعد في الوقت متسع، أنا التقطت بأنكم في آخر فقرة من التصريح الحكومي قلتم بأن هذه حكومة الأمل، احنا كلنا مؤمنين بأنها حكومة الأمل، وينبغي أن نعمل جميعا بجد ودأب حتى يركب الأمل إرادة هذه الأمة وتنعم بظلال ديمقراطية عتقة.

وشكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفاعلا مع جوابكم، يشرفني أن أساهم باسم الفريق الحركي لإبداء وجهة نظرنا بخصوص هذا الموضوع الهام في هذه الجلسة الأولى المخصصة لمساءلة السيد رئيس الحكومة، والتي تنعقد بعد 3 أشهر تقريبا على تشكيل الحكومة، وهو ما يجعلنا نؤكد على ضرورة الالتزام بأحكام الدستور والطابع الشهري لهذه المساءلة، حرصا على احترام حقوق البرلمان ومغرب المؤسسات.

وارتباطا بموضوع هذه الجلسة الذي يشكل إحدى الأولويات في

مرجعية حزبنا منذ تأسيسه، نود أن نسجل بعض الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، من باب الواقعية التي تميز دائما مواقفنا، لا يمكننا إلا أن نثمن النتائج المحققة في إطار "مخطط المغرب الأخضر" والذي كان لحزبنا من موقع مسؤوليته الحكومية على هذا القطاع وقتئذ بصمات في التأسيس له، وبنفس الواقعية فإن هذه النتائج رغم طابعها الإيجابي تظل دون سقف الطموحات بالقياس مع حجم الإمكانيات المستثمرة في هذا القطاع والمقدرة بـ 104 مليار درهم، من ضمنها 40% من استثمارات الدولة، والدليل على ذلك هو بلورة "مخطط الجيل الأخضر" بتوجيهات سامية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، بغية استدراك عجز المخطط السابق عن تأهيل العنصر البشري ودعم الفلاحة التضامنية وإنصاف الفلاحين الصغار وتوسيع قاعدة التشغيل وإدماج التنمية الفلاحية ضمن منظور إجمالي للتنمية المجالية للمناطق القروية والجبلية، وإبراز طبقة فلاحية متوسطة، وإرساء حكامة منصفة في تدبير إشكالية العقار.

ثانيا، تلكم، السيد رئيس الحكومة، ركائز المخطط الجديد المكمل وإن كان المنطق يفرض على الحكومة تقديم تقرير شامل أمام البرلمان حول نتائج "مخطط المغرب الأخضر" وحكامته، بغية تشخيص الواقع وصياغة البدائل، ونتمنى صادقين أن تتجاوب الحكومة مع هذا الطلب.

وفي نفس السياق، وإن نجدد تفاعلنا الإيجابي مع دعامات المخطط الجديد، فإننا نتطلع إلى تدابير سياسية عملية لرفع التحديات الآنية أمام القطاع الفلاحي جراء معالم الجفاف والتغيرات المناخية، وما ترتب عن ذلك من غلاء غير مسبوق في أسعار الأسمدة والأعلاف وندرة الحليب المرتقبة على بعد أسابيع قليلة من شهر رمضان، وحل مشكل التسويق والانعكاسات الناجمة عن جائحة كورونا ووقعها الممتدة، دون نسيان إشكالية الماء المزمنة.

ثالثا، كما تعلمون، السيد رئيس الحكومة المحترم، فلا يكفي التدبير المالي الضيق لمعالجة ملفات ذات حساسية سياسية واجتماعية ضمن رؤية استراتيجية يشكل التخطيط والتسريع إحدى مداخيلها الأساسية، فلكي يمكن تعبئة العقار بدعم المبادرات الاستثمارية للشباب وللجيل الجديد من التعاونيات والجمعيات والتنظيمات الفلاحية، دون مراجعة شمولية للتشريعات المتقادمة من قبيل القانون المنظم للأراضي السلالية 1919، وقانون الأملاك الغابوية 1917، وحل إشكالية الري الجائر وإيجاد مخرج قانوني لإشكالية التمويل والمديونية التي تؤرق كاهل الفلاحين عموما والصغار منهم خاصة.

وفي ذلك السياق نتطلع، السيد رئيس الحكومة، إلى الكشف عن التدابير المتخذة لتنزيل القانون 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات كبديل للمندوبية السامية، مع استحضار الآثار القانونية والمالية المترتبة عن عدم الإحداث الفعلي لهذه الوكالة إلى حد الآن، ونذكركم برفض وزارة المالية لمخرج قانوني قدمناه كفريق حركي، كتعديل خلال مناقشة مشروع القانون المالي بمجلسنا الموقر، ولكن المنطق العددي حال دون استيعاب محاضر هذا المأزق القانوني والمؤسساتي الذي يعرفه القطاع الغابوي اليوم.

رابعا، ولأن المناطق القروية والجبلية أمهات المدن، منها يأتي الخبز والحليب والماء، ومنها أيضا تأتي الهجرة الداخلية والخارجية، فإن إرساء دعائم الإنصاف المجالي والاجتماعي وليس فقط العدالة المجالية يعد صلب النموذج التنموي الجديد، ومدخل ذلك، السيد رئيس الحكومة، هو إحداث قطيعة مع المركزية في توجيه الاستثمارات العمومية، عبر اعتماد منطق التمييز الإيجابي للمجالات والجهات المحرومة من فرص النمو والتنمية منذ عقود وخلق نظام ضريبي مبني على أساس التمايز والمجالية ومجهود وفق مؤشرات التنمية البشرية والمجالية.

ومدخل ذلك أيضا هو رفع القطاعات الحكومية ليدها عن الاختصاصات الذاتية للجهات وتنزيل ميثاق اللاتركيز الإداري الذي أعدته الحكومة السابقة، ومراجعة معايير توزيع الميزانيات على الجماعات الترابية، في أفق إرادة سياسية لدى الحكومة لتفعيل الاختصاصات المشتركة والمنقولة.

وختاما، وبعمق وطني صادق، نتمنى لكم النجاح في مساركم الوطني النبيل، الذي نتقاسم معكم كل التضحيات والمبادرات الإيجابية التي يتطلبها.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبعا، ونحن ننصت لجواب السيد رئيس الحكومة، لا يمكن إنكار المجهود المبذول في مجال التنمية القروية، ونعتبر أنه "مخطط المغرب الأخضر" حقق عددا من الأهداف المهمة، وأساسا تغطية الحاجيات ديال بلادنا إبان الجائحة، بالإضافة إلى خلق قيمة مضافة في المجال الفلاحي وعصرنة الفلاحة في بلادنا وعدد من المكتسبات.

لكن هذا لا يعفينا من رصد مجموعة من الاختلالات اللي نتجت على هامش المخطط ديال "المغرب الأخضر"، أساسا شيوع العمل غير اللائق

في القطاع الفلاحي، واللي الضحايا ديالو الأكثرية ديالهم نساء، أيضا عدم توحيد الحد الأدنى للأجور ما بين القطاع الفلاحي والعمل في القطاع الخاص، كذلك "مخطط المغرب الأخضر" زاد من تعميق الفوارق المجالية بين المناطق اللي يمكن نسميوها مناطق خصبة وباقي المناطق ديال بلادنا أساسا البوادي اللي كاينة في الجبال واللي تتعرف تضاريس وعرة وانحسار المساحات المزروعة فيها.

طبعا اليوم، ونحن ننصت إلى برنامج السيد رئيس الحكومة فيما يخص الجيل الأخضر، لابد أن ننوه الطموح ديال الخلق وتوسيع الطبقة الوسطى، لأنه نعتبر في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أنه الطبقة الوسطى هي صمام أمان الاستقرار وهي المحرك والمحصل للعملية الديمقراطية في بلادنا، لكن مع كامل الأسف واحنا تنشوفو الانطلاقة ديال الحكومة يساورنا الشك في تحقيق هذا الهدف.

اليوم، الفلاح المغربي في العالم القروي عموما، تيعاني من ارتفاع الأسعار في كلشي، الأثمنة ديال الأعلاف، في الأثمنة ديال الأسمدة، التكلفة ديال العملية الفلاحية ولت مضاعفة، ونستغرب لأنه في كل الأحوال الدور ديال الحكومة، هذي حكومة ماشي مرصد ديال دراسة المؤشرات، لا يكفي أننا نقولو ارتفاع الأسعار الناتج على ارتفاع المواد الأولية في دول المنشأ، الحكومة مطالبة باش تجيب حلول، الحكومة مطالبة باش تدعم الفلاح الصغير والمتوسط، الحكومة مطالبة بحماية القدرة الشرائية ديال هاذ الناس.

اليوم، الفلاح المغربي وسكان البوادي عموما، كاين الكهربة ولكن ما عندوش باش يخلصو، كاين (transport) للأطفال ولكن ما عندوش باش يخلص الإشتراك الشهري لهاذ الأطفال، وأحيانا تيكون الثمن أنه يخرج ولادو من الدراسة، الشيء اللي تيرفع نسبة الهدر المدرسي، فبالتالي لابد للحكومة أنها تتحمل كامل المسؤولية في هذا الباب.

طبعا، في المجال ديال التقاء السياسات الحكومية كشرط أساسي لتطوير العالم القروي، هذي مسألة ما فيها خلاف، لكن لابد من العدالة في استهداف مختلف المناطق ديال بلادنا.

ختاما، السيد رئيس الحكومة، وأنا في الصباح جاي نحضر هاذ الجلسة بحكم البعد ديال المنطقة اللي تنسكن فيها، تنخرج مع الفجر وتنشوف الأطفال في الدواور ماشين للمدرسة مع الفجر، فرجاء، السيد رئيس الحكومة، إما حيدو هاذ الساعة اللي تزادت وإما أعيدو النظر في التوقيت المدرسي، خاصة بالنسبة للأطفال في البوادي.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في أولى مسألة الجلسات الشهرية للسيد رئيس الحكومة، التي يعقدها مجلسنا الموقر خلال هذه الولاية، لمناقشة موضوع يكتسي أهمية بالغة ويحظى بعناية ملكية سامية، ويتعلق الأمر بـ "مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية القروية والعدالة المجالية".

في البداية، لا يمكن إلا أن نعبر عن تثمينا لجواب السيد رئيس الحكومة، وهي مناسبة لنجدد التعبير عن دعمنا له وللحكومة في مباشرة الإصلاحات الكبرى، حتى تتمكن من التجاوب مع الانتظارات الكثيرة والمتزايدة لفئات الشعب المغربي، والتي تتطلع بكثير من الآمال لكل التدابير والإجراءات التي تباشرها الحكومة، سيما ذات الصلة بتوطيد دعائم الدولة الاجتماعية.

إن أحد أوجه الأهمية الكبرى التي يكتسيها الموضوع المطروح علينا اليوم للمناقشة هي العناية السامية التي أسبغها جلالة الملك مُحَمَّد السادس، حفظه الله، على "مخطط الجيل الأخضر"، حيث ترأس جلالته حفل الإعلان عنه يوم 13 فبراير 2020 بإقليم اشتوكة آيت باها، غير أن فهما عميقا لهذا المخطط ولتصور جلالته لآفاق تطوير القطاع الفلاحي يفرض وجوب العودة إلى مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية يوم 12 أكتوبر 2018، لقد جاء الحديث الملكي عن القطاع الفلاحي في إطار حديث جلالته عن القرارات والتوجهات السامية التي أمر جلالته باتخاذها للنهوض في تشغيل الشباب.

لقد جاءت الدعوة الملكية إذن صريحة كي يتضاعف إسهام القطاع الفلاحي في التشغيل، وذلك بغية انبثاق طبقة وسطى في العالم القروي، تكون رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

إن الربط ما بين "مخطط الجيل الأخضر" والتنمية القروية والعدالة المجالية ليس ربطا اعتباطيا، وذلك لأن المحاور الكبرى لهذا المخطط ومقاصده الأساس سوف تساهم - لا محالة- في النهوض بالتنمية القروية والتقليص من حدة التفاوتات المجالية، لأنه على الرغم من حدة التفاوتات، من المجهودات الضخمة التي بذلتها بلادنا، إلا أن الأرقام ذات الصلة بمؤشرات التنمية

البشرية في العالم القروي مازالت دون طموحنا الجماعي، كما أن حدة التفاوتات المجالية والاجتماعية تجعل الآمال معقودة على هذه الحكومة وعلى مخططاتها وفي مقدمتها "مخطط الجيل الأخضر"، وذلك قصد التقليص من حدة تلك التفاوتات.

إن أهمية الربط ما بين "مخطط الجيل الأخضر" والعدالة المجالية لا تكمن فقط في دورة استحضار أن أحد المقاصد الكبرى التي حددها جلالة الملك من وراء دعوته إلى وضع نموذج تنموي جديد في خطابه السامي يوم 13 أكتوبر 2017، تكمن في ضرورة الحد من التفاوتات المجالية، ولكن أيضا في كون الأرقام والإحصائيات والتقارير الصادرة عن العديد من المؤسسات الدستورية ما فتئت تنبه إلى خطورة التفاوتات المجالية على الاستقرار الاجتماعي، ليس ما بين الجهات فقط ولكن داخل بعض الجهات نفسها.

وإنها اليوم لفرصة للتنويه بالنجاح الذي عرفه "مخطط المغرب الأخضر"، والذي كان له عظيم الأثر على سعي بلادنا إلى بلوغ الأمن الغذائي، كما أن ثمار ذلك المخطط ظهرت بوضوح أثناء الجائحة، حيث تمكنت بلادنا من تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين والمواطنات.

السيد الرئيس،

نجدد تثمينا لمضامين "مخطط الجيل الأخضر"، والذي جاء استجابة للتوجيهات الملكية السامية، وفي إطار تثمين مكتسبات "مخطط المغرب الأخضر"، وتماشيا مع مضامين النموذج التنموي الجديد، ناهيك على حرس هذا المخطط على مواكبة التطورات والتغييرات التي يعرفها السياق الوطني والعالمي، بيد أنه على الرغم من كل المكتسبات في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المواد الغذائية، وهو الأمر الذي ظهر بجلاء خلال هذه الجائحة، إلا أن الأمن الغذائي والسيادة الغذائية يجب أن تشكل أولوية الأولويات من أجل التقليص من الاعتماد على الخارج بالنسبة لبعض المواد الغذائية الأساسية، وكذلك من أجل الحد من تقلبات السوق الدولي على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، بالإضافة إلى الحاجة المتزايدة إلى تطوير البحث والتكوين في ميادين الصناعة الغذائية، هذا علاوة على أن الإشكاليات البنيوية التي تواجه السياسة المائية في بلادنا تفرض اليوم قبل الغد عقلنة استخدام الماء والعمل على إدراج المعطى البيئي كمحدد مركزي في جميع المبادرات التي يتم القيام بها.

السيد الرئيس،

لا يمكننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا التنويه بمضي الحكومة قدما في تنزيل المشروع الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، سيما في المحور الأول منه والمتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والذي يشمل كذلك الفلاحين، بيد أننا نؤكد على وجوب إبداء العناية اللازمة بالعمال الفلاحين بما يحفظ كرامتهم وحقوقهم، مع الحرص على ضمان توفير الظروف اللائقة لتشغليهم ولتنقلهم إلى الضيعات الفلاحية التي يعملون فيها، حماية لهم من شتى أنواع المخاطر.

وعلاوة على ذلك، نهيب بكم، السيد رئيس الحكومة، ومن خلالكم بالسيد وزير الفلاحة لتوجيه المدراء والمسؤولين الوطنيين والجهويين في الوزارة للتجاوب مع الجامعة الوطنية للفلاحة المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والتي ما فتئت منذ مدة تطالب عقد اجتماعات ولقاءات مع بعض المسؤولين بالوزارة، إلا أنه لم يتم التجاوب بعد مع تلك الطلبات الرامية إلى دراسة حلول للمشاكل المتعلقة بالطبقة الشغيلة، وكذا دراسة سبل تطوير الحرية النقابية وضمان ممارستها في أحسن الظروف.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى نهج سياسة تواصلية دائمة مع الموارد البشرية بالقطاع، باعتبارها شريكا مركزيا في الأوراش المفتوحة، سيما أن حالة من الترقب تسود بين العاملين في العديد من المؤسسات العمومية التي تقع تحت وصاية وزارة الفلاحة والمرتبطة بالتداعيات المحتملة لإعمال قانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

وعلاوة على ذلك، فإن الملف المطلبي للعاملين في تلك القطاعات العمومية..

السيد الرئيس:

السيدة المستشارة المحترمة، شكرا، انتهى الوقت.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة للاتحاد العام لمقاولات المغرب.. بحال بحال.

أعتذر السي مهدي.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في أُولَى الجلسات الشهرية لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المُتَعَلِّقَةِ بالسياسة العامة، والتي تَمَّ تَخْصِيصُها لموضوع "مُخَطط المغرب الأخضر ورهانات التنمية القروية والعدالة المجالية".

أَوَدُّ في البداية أن أُعَبِّرَ عن تَثْمِينِنا للنتائج الإيجابية التي حققها "مُخططُ المغرب الأخضر" وبُلُوغَه للأهداف المسطرة، ونَعتبر أن "مُخطط الجيل

الأخضر" يُشَكِّلُ استراتيجية جديدة لِتعزيزِ المكتسبات والإنجازات التي تم تَحقيقها في هذا الإطار، وتتماشى مع الأوراش المُهيكِلةِ الأخرى التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس، نصره الله، على غرار ورش الحماية الاجتماعية، بحيث من المتوقع أن يستفيد 3.3 مليون فلاح وعامل زراعي من الحماية الاجتماعية مع نهاية سنة 2030، مقابل 1.4 مليون مستفيد حاليا.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نُؤَكِّدُ على أن تحقيق التنميةِ الفلاحيةِ المُستدامةِ على مدار العشر سنوات المقبلة، رهين بثلاثة أهدافٍ إستراتيجيةٍ تتمثل:

أولا، في إعادةُ توجيهِ السياسة العامة نحو الأولويات الجديدة بما يتماشى مع مسار تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، وذلك من خلال:

- تَثْمِين المُنْتَجات الزِّراعية ودَعْمُ القُدرة التنافسية للمقاولات المُصَدِّرَة؛
- الاستثمار في كفاءة المياه والطاقة وتوظيف الطاقات المتجددة في مجال تَحْلِية مياه البحر من أجل استغلالها في السَّقْي مع تَقليص تكلفة هذه العملية، على غرار محطة تحلية مياه البحر بأكادير؛

ثانيا، تَطويرُ السُوقِ المحلي من خلال:

- هَيْكَلَة وتَحديث قنوات التوزيع وتَطْوير أسواق الجُملة، سيما من خلال نظام التدبير المفوض؛
- إعادةُ تأهيلِ الأسواقِ الأسبوعية من خلال تزويدها بِمِنَصَّاتٍ لِتَخْزِين المُنْتَجات القابِلةِ للتَّلَف وتَحْسين قُدُراتها في مجال تَسويق المُنتجات الفلاحية؛
- تطوير الرقابة الصحية من خلال تعزيز وسائل وقُدُراتِ المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛

ثالثا، التَركيزُ على العُنصرِ البشري والاِسْتشارةِ الزِراعِيةِ، من أجل تَحْسينِ التِّقْنِية والإنْتاجية، وذلك من خلال:

- وَضع إستراتيجيةٍ للتكوِينِ في المجال الفلاحي لِتَأهِيلِ قُوةٍ عامِلةٍ جَيِّدة، بحيث يُمَكِّنُ هذا الإجراء من تَحْسِينِ القُدراتِ وإمْكانِيات الاندماج لدى الشباب؛
- تعزيز الاستثمار في البحث العلمي والابتكار؛
- دعم الفلاحين في التحول إلى الطاقات المتجددة؛
- نَشْرُ تِقنياتُ الحفاظ على التربة، والعمل على تَوفير الأسمدة الفلاحية التي عرفت أثمنتها ارتفاعا في الأسواق العالمية، وأصبحت بعيدة عن مُتَناول الفلاح والمقاولة الفلاحية، الأمر الذي يستدعي تَدَخُّل الدولة لمعالجة هذه الإشكالية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نَودُ في هذه المداخلة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إثارَةُ النُقطِ والتحديات التي نَرى أنها كَفِيلةٌ بِرِبحِ رِهانِ التنمية القروية والعدالة المجالية عَبْر مُخَطط الجيل الأخضر، وهي كالتالي:

أولا، بخصوص التنمية القروية وتحقيق الْتِقَائِيَة السياسات القطاعية، يَنبغي تَشجيع وتنويع الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية في الوسط القروي المُوَجهة إلى الساكنة التي لا ترتبط أنشطتها بالفلاحة، ويَسْتَقْطِبُهَا القِطاعُ غيرُ المُنظمِ، في غِيابِ بدائِل مُناسبةٍ.

وفي هذا الإطار يَتعين تَعزيز الْتِقَائِيَة "مُخطط الجيل الأخضر" مع باقي السياسات الوطنية الأخرى، على غِرار تلك المُوجهة إلى قطاع السياحة، الذي يُتِيح إمكانات هامة للحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، ويُشَكل وسيلة فعالة للتنمية الاقتصادية للمجالات الترابية.

ثانيا، دعم المقاولة الفلاحية وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال:

- إجراء تقييم مرحلي لبرنامج "انطلاقة"، بهدف معرفة مدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه، سيما تلك المتعلقة بتشجيع ولوج الساكنة القروية والمقاولات الصغيرة جدا بالوسط القروي إلى الخدمات المالية، وخاصة تمويل مشاريعها؛
- العمل على التَعْجِيل بتوقيع عقود البرامج الخاصة بالفدراليات البَيْنِمِهَنِيَةِ (interprofessionnelles) لسلاسل الإنتاج الفلاحي، وذلك حتى يتسنى لها البدء في تنزيل محاور هذه الإستراتيجية في أقرب الآجال والقيام بالأدوار المنوطة بها. وفي هذا الإطار نُنَوِّهُ بالتجربة الناجحة لنموذج التكوين لقُطب الإنتاج الحيواني لعين الجمعة بالدار البيضاء Zoopôle، الذي تم تدشينه من طرف جلالة الملك مُحَمَّد السادس، نصره الله، في ماي 2015، والذي يُشَكِّلُ مثالا يُحتذى للشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتعاون جنوب-جنوب. ولقد نظمت الجمعية المكلفة بالقطب منذ 2015: 788 دورة تكوينية لفائدة 17.866 مستفيد تمثلت في 32.000 يوم تكوين، بما في ذلك 1405 دورة تكوينية لفائدة المهنيين بدول غرب إفريقيا بما يعادل 11.000 يوم تكوين. ونقترح تعميم هذه النموذج على قطاعات أخرى؛
- خلق الظروف المناسبة لتمكين الأبناك من الانخراط بشكل أكبر في الوسط القروي، من خلال النهوض بالإدماج المالي للساكنة القروية.

وفي الأخير، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب له كامل الثقة في السيد رئيس الحكومة والقطاع الوصي، من أجل تنزيل "مخطط الجيل الأخضر"، ونعبر عن استعدادنا وانخراطنا التام لإنجاح هذا الورش الحيوي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الحكومة الموقرة،

كما هو معلوم، فإن "مخطط الجيل الأخضر" الذي أطلقته بلادنا منذ فبراير 2020، جاء كامتداد لـ "مخطط المغرب الأخضر" الذي امتد من سنة 2008 إلى 2020، وهو ما نعتبره داخل الاتحاد المغربي للشغل شيئا إيجابيا في حد ذاته، لأن العودة إلى سياسة التخطيط يعني القطيعة مع سنوات الارتجالية وغياب الرؤية.

فالقطاع الفلاحي يحتل مكانة حيوية داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني إذ يساهم اقتصاديا بحوالي 14% من الإنتاج الداخلي الخام، 13% من القيمة الإجمالية للصادرات، وعلى المستوى الاجتماعي يسجل القطاع الفلاحي حوالي 40% من اليد العاملة النشيطة على المستوى الوطني و72% من ساكنة العالم القروي.

وفي إطار رؤية استراتيجية انطلقت مع "مخطط المغرب الأخضر 2008-2020" واستمرت مع "مخطط الجيل الأخضر 2010-2030".

السيد الرئيس المحترم،

إن الاتحاد المغربي للشغل يسجل حجم المجهودات المبذولة لتطوير هذا القطاع، والذي حقق مع "المخطط الأخضر" نتائج هامة، غير أن الكثير من الإكراهات البنيوية لازالت تعرقل مسار التنمية الفلاحية ورفع تحديات بلادنا في العشرية القادمة، لاسيما في ظل تزايد الطلب على المنتجات الفلاحية والغذائية وتنامي وثيرة النمو الديمغرافي وعلاقته بتحقيق الأمن الغذائي للمغاربة، وخاصة في الجانب الاجتماعي، علما أن عشرة ملايين مواطن مغربي يرتبطون بشكل أو بآخر بأنشطة فلاحية، وهو ما يقتضي في نظر الاتحاد المغربي للشغل اعتماد رؤية جديدة أكثر واقعية، تنصب أكثر على البعد الإنساني عبر تحسين ظروف عيش العاملين بالقطاع من عاملات وعمال زراعيين وفلاحين، وذلك من خلال الرفع من جاذبية القطاع الفلاحي كقطاع مشغل من خلال تمكين العمال الزراعيين والفلاحين الصغار من حقوقهم الشغلية وتحسين أوضاعهم المادية وظروف عملهم وإرساء علاقات مهنية داخل القطاع الفلاحي، على أساس تشريعات العمل، مع وجوب إطفاء الطابع الرسمي على العمل وضمان الاستقرار المهني، من خلال إلزامية صياغة عقود العمل واحترامها.

وفي هذا الإطار، نسجل أن هذا المخطط لم ينص على إجراء لصالح العمال الزراعيين الذين يتجاوز عددهم مليون عامل زراعي، واكتفى بالحديث عن تقليص الفرق بين الحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى، بيد أن اتفاق 26 أبريل 2011 الموقع مع الحكومة والفرقاء الاجتماعيين ينص على:

- توحيد الحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي والصناعي والخدماتي (SMIG[3]) و(SMAG[4])؛

- ضمان الحماية الاجتماعية عبر فرض إجبارية تغطية الضمان الاجتماعي والمعاش التقاعدي لعموم الفلاحين.

وعلى خيار "أغراس-أغراس"، نتطلع إلى جانبكم للسهر على:

- التنزيل السليم للمشروع الملكي، فمعالجة إشكالية ندرة العقار الفلاحي وتشتت الملكيات الفلاحية، حيث 70% من المحاصيل الزراعية تنحسر في مساحات على قاعدة أقل من 5 هكتارات وذات طابع عائلي، ذلك ما يجعل النشاط الفلاحي نشاط غير رسمي وغير مهيكل؛

- معالجة إشكالية نقص الموارد المائية: التحكم في الطلب على الماء وتحسين إدارته والحد من هدر المياه، حماية للمنظومة المائية وفرض إجبارية السقي بالتنقيط الذي يستهلك لوحده حوالي 80%؛

- التسريع في وثيرة تثمين تحويل المنتوجات الفلاحية للرفع من القيمة المضافة للمنتوج الفلاحي والرفع من الدعم المخصص لزراعة المنتوجات الغذائية الأساسية، التي لازالت بلادنا تعتبر واحدة من أكبر المستوردين للعديد منها وعلى رأسها الحبوب والسكر والزيوت؛

- العمل على ضمان التقائية "مخطط الجيل الأخضر" مع باقي البرامج والمخططات الموجهة لتنمية العالم القروية لضمان الانسجام والتكامل بين مختلف مصادر تمويل تنميته بشكل عام، وهذا ما سيساهم دون شك في الرفع من فعالية ونجاعة مخطط البرنامج والمخططات؛

- تسهيل ولوج الفلاحين الصغار إلى القروض والإعانات كشرط أساسي للاستثمار وتثبيت الساكنة وتسهيل ولوجهم للأسواق الداخلية التي يستفيد منها السماسرة؛

- تعزيز التأطير والمصاحبة عبر تعزيز دور مؤسسات القطاع الفلاحي كالمعهد الوطني للبحث الزراعي من أجل صد الخصاص في الموارد البشرية من باحثين وخبراء والارتقاء بها؛

- وتعزيز الحوار الاجتماعي على المستويين الوطني والجهوي؛

- واعتماد آلية التقييم للوقوف على مكامن الخلل بما يسمح بربط الاستثمار بالنتائج المحققة.

السيد الرئيس المحترم،

إن نجاح بلادنا في بلوغ أهداف "الجيل الأخضر" يتطلب، إلى جانب الاستثمار في الأرض، الاستثمار في الإنسان الذي يزرعها، ومن أجله

[3] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie

[4] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti

زرعت عبر ضمان حقوقه الاجتماعية وتشجيع الزراعة الإيكولوجية لتحقيق العدالة المناخية والعدالة الاقتصادية، وعلى خيار "أغراس-أغراس" ننشد إلى جانبكم المثل الأمازيغي العريق "*فكاس افكاك إيغاك ينا ارصباح ايشاك*".

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدتان الوزيرتان،

السيد رئيس الحكومة،

نحن في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، لا نعقب على جوابكم ولا على هذا العرض المستفيض لـ"مخطط الجيل الأخضر"، لكن ارتباط هذا المخطط وإصراره على جعل التنمية القروية والعدالة المجالية ضمن مرتكزاته وأهدافه، فإننا نستحضر المرجعيات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك نصره الله وأيده يوم 12 أكتوبر 2018، حيث أكد جلالته ما يلي: "**ندعو لتعزيز وتسهيل الولوج للعقار وجعله أكثر انفتاحا على المستثمرين، كما يتعين التفكير في أفضل السبل لإنصاف الفلاحين الصغار خاصة فيما يتعلق بتسويق وتعدد الوسطاء.**

ومن جهة أخرى، فإن تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي، لا يمكن أن تشكل رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق". انتهى كلام جلالة الملك.

السيد رئيس الحكومة،

يحذونا أمل كبير في تنزيل هذه التوجيهات الملكية السامية، لكن نحن نرفض الخطاب التشاؤمي، بل نحن متفائلون، لكن أنتم تعلمون، السيد رئيس الحكومة، أن التنمية القروية رهينة بالفلاح الصغير والمتوسط والفلاح الذي يعاني أزمة التمويل وارتفاع المديونية ويواجه أزمة تسويقية وتراجعا ملحوظا في الأسعار، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات مستعجلة لتدبير مسالك التسويق وتحسين الجودة والقدرة على الابتكار.

يواجه الفلاح أيضا ولاسيما المستثمر في القطاع الفلاحي مشكلة ارتفاع أسعار العقار الفلاحية وصعوبة الولوج إلى العقار، مما يستدعي تعبئة الرصيد العقاري للجماعات السلالية وتبسيط مساطر الاستثمار وتنويع إمكانيات التمويل.

السيد رئيس الحكومة،

نحن متفائلون وواثقون أيضا أن لكم من الخبرة والكفاءة والتجربة ما يؤهلكم لتنزيل مخطط الجيل الأخضر وتحقيق أهدافه، وعلى رأسها ضمان الشغل وفرص الدخل لفائدة الشباب القروي وتحقيق تنمية مستدامة ومندمجة بالقرى والبوادي المغربية وتمكين المرأة القروية والمرأة السلالية من الاندماج في عجلة الإنتاج والمساهمة في النهوض بأوضاعها وتنمية محيطها.

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المنسق المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

لا يخفى على أحد الأهمية الكبيرة للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، لأنها تنعكس مباشرة على حياة المواطنين، سواء من حيث فرص الشغل التي يوفرها أو من حيث توفيره لمواد أساسية في الاستهلاك اليومي للمواطنين.

وانطلاقا من هذه الأهمية، فإن تنمية القطاع تنطلق من تأهيله، دعمه وتخطيط هذه التنمية بالصيغة التي تنصف الفاعلين فيه والمستفيدين منه، وذلك بمراعاة مبدأ الإنصاف المجالي والوصول إلى الفئات الهشة وتمكينها من الحفاظ على مورد رزقها وانتشالها من الوسطاء وتبسيط المساطر الإدارية لإعادة الثقة في علاقة المواطن بمؤسساته التي يفترض أن تنهج سياسة القرب في التعاطي مع مشاكله وحلها، لكي نحد من ظواهر الهدر التي تستنزف قدرات الوطن، وفي مقدمتها العنصر البشري.

السيد رئيس الحكومة،

إن أساس التنمية الناجحة وشموليتها المجالية والتخلي عن السياسات المتعاقبة لم تخرج في جوهرها عن تصنيف المغرب إلى نافع وغير نافع، ومن تم فإننا نرى أن استفادة الفلاحين الصغار تظل غير ملموسة من المخططات والبرامج، وبالمقابل تستفيد فئة قليلة، ونتيجة هذا الاختلال هي دفع الكثير منهم إلى الهجرة والتخلي عن أنشطتهم التي لا تجد من يدعمها ويواكبها.

السيد رئيس الحكومة،

ولا يفوتنا، السيد رئيس الحكومة، في هذا المجال أن نشير إلى خطورة

وضعية الفئات العمالية في هاذ القطاع، ولاسيما حماية حقوق الكثير منهم، الذين يشتغلون في الضيعات الكبرى، ومع الأسف حتى المؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة، في غياب احترام أبسط قوانين الشغيلة، وفي مقدمتها الحد الأدنى للأجور والحماية من حوادث الشغل، وهذا ما يقتضي تحصين هذه الفئة النشيطة، من خلال سن قوانين تلائم المواثيق الدولية للشغل، ومراقبة شركات الوساطة وقطاعات الخواص، لكي تنصف هذه الفئة المهمة في القطاع، مع توفير شروط النقل لتفادي الحوادث المتكررة في وسائل النقل العشوائية، التي راح ضحيتها العديد من العاملات والعمال الزراعيين.

إن احترام الحق في ممارسة الحق النقابي، السيد رئيس الحكومة، هو استجابة للمطالب العادلة والمشروعة للفئات العاملة في القطاع، هو تثمين للعنصر البشري وضامن لعدالة اجتماعية، نعتبره أساسا لعدالة مجالية، تكون فيها الفئة المنتجة محفزة وقادرة على المشاركة الإيجابية في تأهيل القطاع والنهوض به، والأمر نفسه يجب أن ينطبق على التنظيمات المدنية الممثلة للفلاحين، ولاسيما الصغار منهم، فلا يمكن تصور استمرار الوصاية على مكاتب التعاونيات والتنظيمات الصغرى للفلاحين وتقييد حرية عملهم والتحكم السلبي فيها، بل يجب مواكبتها وتأهيلها، لكي تكون شريكا في تأهيل مناطقها والاستفادة من مواردها، وقادرة على محاسبة المسؤولين عن إدارة الشأن الفلاحي ومراقبة عملهم.

السيد رئيس الحكومة،

بخصوص حقينة السدود بالمملكة، نثير انتباهكم إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات المصاحبة، نظرا للانخفاض غير المسبوق، بحيث أصبحت السلطات المختصة تعمد إلى قطع التزود بالماء على الفلاحين والاكتفاء فقط بتزويدهم بما يكفيهم من الشرب، في انتظار عودة التساقطات المطرية، إن شاء الله.

السيد رئيس الحكومة،

إن النهوض بالفلاحة وتحديثها وعصرنتها والنهوض بالسلاسل الإنتاجية لا يمكن أن يتم من غير تنمية العالم القروي وضرورة مده بشروط الاندماج في الحياة العصرية، مع التفعيل الأنجع لصندوق تنمية العالم القروي.

السيد رئيس الحكومة،

نؤكد أن تطوير قطاع مهم ومعالجة الاختلالات المزمنة لا يجب أن يختزل المخططات في معطيات تقنية ومساطر ووصفات، بل عليه أن يتوجه إلى تصحيح وضعية الحاضنة للعالم القروي، بتوفير الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها توفير الخدمات الاجتماعية من مدارس ومستشفيات وتقريبها وتحديد العاملين فيها والتشجيع على الاستقرار بها..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

ويمكن إعطاء المداخلة كاملة.

شكرا لكم على تعاونكم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المنسق.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله المصطفى الكريم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية، في هذه الجلسة الدستورية الهامة، الأولى من نوعها في بداية هذه الولاية.

وقبل الاسترسال في مناقشة الموضوع المختار لهذه الجلسة، أغتنم الفرصة، ونحن في مطلع السنة الميلادية الجديدة، كي أسال الله تعالى أن يديم على بلدنا نعمة الأمن والاستقرار ويجعلها سنة صحة وعافية وسعادة لصاحب الجلالة، نصره الله، وكافة أفراد أسرته الملكية وسائر الموطنين والمواطنات.

أما بخصوص "مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية القروية والعدالة المجالية"، موضوع هذه الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، فإننا نشكركم، السيد رئيس الحكومة المحترم، على التوضيحات الهامة التي قدمتموها، جوابا على أسئلة الفرق والمجموعات البرلمانية في مجلسنا هذا.

وتعقيبا عليها، نتساءل بكل صدق:

إلى متى سيبقى سؤال العدالة المجالية مطروحا في بلادنا بشكل عام وفي العالم القروي بشكل خاص؟ خصوصا أمام البرامج والمخططات التي تبنتها بلادنا لتحقيق هذا الهدف النبيل، ولعل أبرزها "مخطط المغرب الأخضر"، الذي امتد من 2008 إلى 2020، وجاء "مخطط الجيل الأخضر" تتمة له والذي سيمتد من 2020 إلى 2030، ومن المفروض أن يمكن 350 ألف إلى 400 ألف أسرة جديدة من الانضمام إلى فئة الطبقة المتوسطة وخلق جيل جديد من المقاولين الشباب بالقطاع الفلاحي وتوفير فرص عمل لـ350 ألف شاب، وهي مؤشرات رقمية طموحة، لا يمكن إلا تزكيتها، والتي نتمنى أن تتحقق لتنضاف إلى ما حققته بلادنا من حصيلة إيجابية نسبيا مع "مخطط المغرب الأخضر"، خصوصا ما تعلق بدعامته الأولى.

كما نتمنى أن يمكن المخطط الجديد من تجاوز الثغرات التي اعترت تطبيق المخطط السابق، خصوصا ما تعلق بالدعامة الثانية منه والمرتبطة بالفلاحة التضامنية، حيث نسجل بكل أسف أنه بعد 12 سنة من العمل، وجدنا أنفسنا أمام طبقتين اجتماعيتين متناقضتين في العالم القروي ولا توسط

بينهما، مما جعل ملك البلاد، حفظه الله، في خطابه لافتتاح السنة التشريعية 2018-2019، يدعو لانبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية، كما أكد جلالته في ذات الخطاب، "**أن القطاع الفلاحي يمكن أن يشكل خزانا أكثر دينامية للتشغيل ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي**"، وهو ما يستدعي، السيد رئيس الحكومة، ضرورة العمل على توفير شروط العيش الكريم لأكثر من 40% من سكان المغرب لا زالوا يسكنون العالم القروي، لاسيما من خلال:

- تعزيز البنية التحتية بالبادية المغربية، إذ على الرغم من المجهودات التي بذلت في هذا الصدد، فلازال الواقع يكشف الهشاشة الفظيعة في هذا الجانب؛
- ضرورة الإنكباب على الشق الاجتماعي، حيث جميع المؤشرات مقلقة من فقر وبطالة وأمية بشقيها، الأبجدي والحرفي، ناهيك على غياب أي تغطية صحية أو اجتماعية للفلاحين، خصوصا الصغار منهم؛
- تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية، قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي، باعتبارها رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق.

في الختام، لا يسعنا إلا أن نعترف أننا ممتنون لسكان البادية والعالم القروي بتوفيرهم لأمننا الغذائي، لذلك من حقهم علينا دعم أي مجهود من شأنه تحقيق الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والمجالية لهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لممثل الاتحاد الوطني للشغل.

المستشار السيد خالد السطي:

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هذه الجلسة الدستورية، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، غير هو حسب الفهم ديالي، السيد رئيس الحكومة، الفصل 100 من الدستور، يتحدث عن جلسة شهرية، احنا دبا فيناير، ما كانش فأكتوبر، ما كانش فنونبر، ما كانش فدجنبر، توحشناك شحال ما جيتي عندنا، أول مرة.

لكن، البداية بالقطاع الفلاحي في يناير الفلاحي، هذا أمر يعني نثمنه، أيضا نستغل.. لابد نتذاكرو على التقييم ديال الجيل.. قبل ما ندخلو على الإستراتجية، "مخطط المغرب الأخضر"، السيد رئيس الحكومة، حقق نتائج إيجابية، صحيح، لكن باقي عندنا إشكال، باقي كنستوردو القمح، القطاني، زيوت المائدة، حتى الكركاع ولينا كنستوردوه دبا، بطبيعة الحال، بمعنى كاين إيجابيات، ولكن خصنا نوقفو على هاذ السلبيات، خص القوت اليومي، الأمن الغذائي ديال المغاربة خصنا نحققوه، خص هاذ الإستراتجية تجيب شي حاجة اللي هي أفضل والأساسي تركز لينا على هاذ الأمر ديالو.

أيضا، بطبيعة الحال باش ما نطولش، لأن الوقت عندي ثلاث دقائق، ما عرفتش واش تسلفنا شي دقيقة؟ السيد رئيس الحكومة، كاين ضرورة الاهتمام بالتكوين والبحث العلمي في المجال الزراعي حتى يواكب الإكراهات المناخية والتطور التكنولوجي والمنافسة القوية.

تشغيل الشباب، السيد رئيس الحكومة، تحدثتم عن تشغيل 100 ألف من الشباب، ياك بعدا ما فيهاش تسقيف 30 سنة، نتمناو هاذ القضية ديال 30 سنة كان ممكن كنا لو جيتي عندنا فالوقت اللي داز ولا قبل منه، نثيرو معاك هاذ الموضوع ديال 30 سنة اللي دار فالتعليم، هذا غير مقبول، السيد رئيس الحكومة، ونتمناو أنكم تتدخلو وترجعو هاذ القرار اللي خلف واحد الاستياء كبير.

أيضا، ضرورة، السيد رئيس الحكومة، الاهتمام بالعنصر البشري، راه هو الأساس، وهاذ الأمر هذا عن طريق اعتماد مقاربة تشاركية، الحوار القطاعي خصو يكون ناجح، أيضا (SMIG) و(SMAG) وفق اتفاق 26 أبريل 2011، وبالمناسبة هاذ الاتفاق 26 أبريل 2011، كذلك فيه المسألة ديال التعويض عن العمل بالوسط القروي لفائدة رجال ونساء التعليم، اللي ذكرتوهم فالعرض ديالكم ما شرتوش لرجال التعليم، السيد رئيس الحكومة.

أيضا، اتفاق 26 أبريل 2011، وهذه مناسبة، بإحداث درجة جديدة باش نحلو المشاكل ديال عباد الله، نعاونو السيد شكيب بنموسى السيد وزير التربية، اللي عندو مشاكل ديال الدرجة جديدة، هذه مناسبة السيد رئيس الحكومة إلى لقينا..

أيضا، تحسين ظروف عمل العمال الزراعيين، لاسيما تحسين خدمات النقل، كنشوفو النقل ديال الضيعات الفلاحية كيف كيتم، السيد رئيس الحكومة، النقل والحوادث ديال السير.

أيضا، ورش التغطية ديال الورش الاجتماعية، للأسف تعطلت فقطاع الفلاحة، نتمناو أنكم تواكبو، لأن ثلاثة ديال الملايين راه مهمة.

وأستسمح، وسأمكنكم من المداخلة، السيد رئيس الحكومة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

وحضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، الحضور في جلسة السياسة العامة يتم بالتنسيق معكم، وأنا دائما رهن إشارتكم.

شكرا لكم على التفاعل ديالكم اللي كيبين مدى الاهتمام ديال جميع الفرق البرلمانية، أغلبية ومعارضة، مع إشكالية العالم القروي، مع الدور اللي كتلعبو المخططات الفلاحية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ديالنا.

بالفعل العالم القروي أهميته كتقتضي التجند الجماعي، تغليب المصلحة الوطنية وروح المسؤولية على أي شيء آخر، بقدر ما احنا محتاجين العالم القروي لأنه موطن ديال الفلاحة الوطنية ومصدر ديال الأمن الغذائي ديال بلادنا، فهو كيحتاج منا كذلك العمل من أجل الحفاظ عليه وضمان التنمية المستدامة للساكنة ديالو، وأنا كذلك فرحتي كبيرة أنه عدد كبير من أعضاء الحكومة واجدين معنا، لأنه اعتقادهم الشخصي، أنه لا تنمية بدون تنمية ديال العالم القروي فبلادنا إن شاء الله.

والحمد لله أن الإصلاحات التدبيرية اللي عرفها صندوق التنمية القروية في 2016 وتحويل الأمر بالصرف لوزارة الفلاحة والتنمية القروية، والجهود اللي تبذلت باش يرجع أداة رئيسية لتنزيل مشاريع برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، أعطت الحمد لله الأكل ديالها، لأن البرنامج حقق أهداف جد مهمة، وكيفما بينت من قبل فالمداخلة ديالي، المنجزات اللي تحققت في إطار البرنامج ديال تقليص الفوارق، أول مرة كتبان فالعالم القروي، وهاذ الشي نتيجة لمقاربة جديدة في التدبير، أساسها اللاتمركز والإندماج في التدخلات بين الفاعلين.

وهنا بغيت نشكر مصالح وزارة الفلاحة والداخلية والتعليم والتجهيز والصحة والمكتب الوطني للماء والكهرباء والسادة الولاة والعمال ورؤساء الجهات اللي انخرطو بإرادة قوية وجعلو من هاذ البرنامج مثال ونموذج بالنسبة للتدخلات في المجال الاجتماعي.

وغادي نحاول في إطار التفاعل معكم، السيدات والسادة، أنني نجاوب على بعض النقط اللي جبتوها مشكورين في مختلف ديال التدخلات.

ونبدا بالبرنامج ديال التقليص ديال الفوارق الاجتماعية، بسرعة نعطيكم بعض الخلاصات ديال النتائج ديالو، لأنه هذا برنامج ملكي اللي جا بواحد النمط ديال التسيير اللي هو جديد، اللي تعملت فيه الالتقائية واعطى نتائج اللي هي كبيرة ومهمة، جلسو فيه الجهات، بعدا وزارة الداخلية والجهات والوزارات اللي ذكرت كلهم الآن: وزارة الفلاحة، ديال التجهيز، (l'ONEE[5])، التعليم، الصحة، وقلنا هاذ المناطق هاذ (les communes) الجماعات اللي هوما ضعاف بزاف، اللي هوما واحد العدد كثير، كيفاش نعاونوهم باش يكون عندهم ذاك المؤشر ديال الولوجية لـ (les services publiques) يطلع يتقادو مع الآخرين، كيفاش غادي نديرو؟

بدينا كنشتغلو، حطينا (la carte) وقلنا هاذي حمرا وهاذي زرقا وهاذي صفرا وهاذي خضرا، (donc) هذاك الأحمر كيفاش غادي يدوز لهاذ اللون؟ وهذا كيفاش غيدوز لهاذ اللون؟ وبدينا كنشتغلو على آش خصو باش يولي الولوجية، أشنو هي (la piste) اللي خصها تكون عندو؟ أشنو هي المدرسة اللي خصها تكون عندو؟ أشنو هو (lycée) اللي خصو يكون عندو؟ أشنو هو المستوصف اللي خصو يكون عندو؟ ودرنا واحد البرنامج، وبدينا واشتغلنا.

أنا اشتغلت فهاذ البرنامج، لأن كان عندي الحظ أنه عند السي صديقي، اللي مكلف بالتسيير ديالو مع الوزراء الآخرين، لكن كان عندي الحظ أنني نسيرو، جلسنا العام الأول درنا أسميتو.. طلعو لينا الألوان ماشي هوما هاذوك، بأنه باقي الإخوان وماشي غير العمل ديالنا احنا، لأن كاين تقريبا واحد 45% ديال الدولة وكاينة 40% اللي هي فالجهات، وعاد كاين (l'INDH[6]) وكاين مكونات أخرى، بداو كيطلعو لينا الألوان ماشي هوما هاذوك، قلنا بأنه يمكن ماشي حيث ما درناش الاستثمارات، حيث درنا الاستثمارات فبلايص اللي ما خصهومش يتدارو، وصحنا فنفس السنة، وكيجيو وكيجلسو السادة العمال والسادة الولاة مع المسؤولين وكيشوفو النتائج وكيقولو وخا، احنا غادي نبدلو، غادي نمشيو لهاذوك المناطق (vraiment) اللي هشة اللي هي تستاهل، وبقينا غاديين هكا، وكنحسنو، وكنحسنو من المردودية، باش ندخلو الولوجيات، دبا ملي درنا (à mi-parcours) من بعد ثلاث سنين ديال العمل وخرجت النتيجة، خرجات نتائج اللي هي.. ذاك الشي علاش دوزت وقتي كثير على هاذ البرنامج، لأنه برنامج رؤية ملكية كبيرة اللي اعطت نتائج للمواطنين، راه إلى مشيتو.. وأنتوما كلكم من المناطق ومن الجهات، إلى سقسيتو الناس ديال (les communes) والناس اللي كيشتغلو والناس ديال البادية، غادي يقولو لكم هذاك البرنامج مخير، لأنه جاب، حل لياشي مشكل من المشاكل.

فاحنا، عقلتو احنا كنا مشينا فواحد المشاكل، وواحد الصندوق ديال 50 مليار، وهذا وكيفاش وهذا، هاذ الشي كلو هذاك الدباز كلو كان كيفاش يمكن يكون (la gestion)، التسيير ديالو بطريقة أفضل فالمستقبل، وهذا ما توفقت فيه يعني الحكومات السابقة، بفضل الرؤية ديال صاحب الجلالة، واللي غادية الإدارات اللي هوما كاينين اليوم، يعني

[5] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au

[6] **I**nitiative **N**ationale pour le **D**éveloppement **H**umain

فالتسيير ديال هاذ المشروع باش نزيدو بيه للأمام.

أشنو هو الإنجاز؟ تقريبا 12.454 كلم من الطرق والمسالك، و3032 كلم (trois mille kilomètres) في طور الإنجاز، 148 منشأة فنية (œuvres d'art)، 1893 عملية متعلقة ببناء وتوسيع وصيانة المؤسسات التعليمية، منها 27 مدرسة جماعاتية وأكثر من 200 مدرسة وثانوية، وأزيد من 150 من دور الطالب والداخليات والمطاعم المدرسية.

بخصوص قطاع الصحة، إنجاز ديال 661 عملية بناء وتأهيل وصيانة بنيات تحتية صحية، منها المراكز الصحية من المستوى الأول والثاني والمستوصفات ودور الولادة، و566 عملية ديال اقتناء لسيارات الإسعاف، الوحدات الطبية، هذا إلى إضافة إنجاز 551 منظومة ديال الماء الصالح للشرب و22.967 من عمليات التوصيل الفردية والمختلطة من للنافورات وربط 929 دوار بالكهرباء.

هذا برنامج كبير، مشى للقلب ديال المواطن، واعطاه الحمد لله واحد العدد ديال الحلول فواحد العدد ديال (les communes) وإن شاء الله هاذ البرنامج السادة الوزراء راه هوما عارفين الأهمية ديالو وغاديين فيه باش يسرعوه لـ 2023، بينما تنشغل الحكومة إن شاء الله في التطوير ديالو في السنوات المقبلة إن شاء الله.

الإستراتجية ديال "الجيل الأخضر"، الآن السيد الوزير كيباشرها، وعمل واحد العدد ديال العمل فهاذ السنوات، غير فهاذ السنة اللي فاتت، أنه كان كاتب عام، وكان كيقوم بواحد العمل اللي هو كبير، واليوم راه هو كيباشر التنفيذ ديالو، نقدر نقول ليكم بأنه وصل تقريبا لـ 11 مخطط في إطار تنمية سلاسل الإنتاج، لأن ملي كتقبط المخطط وكتوجدو خص كيفاش.. راه المخطط راه ساهل باش يتصوب، ولكن راه فين كاين الحكمة؟ كاين فالتنزيل ديالو، واش تقدر تنزلو ولا ما تقدرش تنزلو؟

(donc) أول حاجة هي 11 مخطط في إطار التنمية ديال سلاسل الإنتاج، (donc) جلس مع (les interprofessions) الفيدرالية البيمهنية، وقال لهم الله يخليك أنا عندي المخطط خصني نوصل للقد والقد فهاذ المنتوج، ونوصل هذا، وخصني هذا وندير هذا، باش غادي تعهد؟ أجي نوقع معاك، (donc) اتفق معاهم باقي ما وقعوش، ولكن تقريبا اتفقو مع هاذ أسميتو..

كذلك، هاذ المشروع هذا، ما غاديش يتدار فالرباط، غادي يتدار فالجهات، (donc) خصنا مخططات جهوية، اتفق مع الجهات ودارو دورات عند العمالات وعند الولايات وعند الغرف بالخصوص الجهوية، وأحيي رؤساء ديال الجهة اللي حاضرين ورؤساء إن شاء الله، رؤساء ديال الغرف الفلاحية اللي حاضرين معنا، واتفقو معهم على 12 مخطط فلاحي جهوي، وكذلك وجدو مشاريع فلاحية تضامنية من الجيل الجديد، من الجيل الجديد، ووقعو على الاتفاقية بإحداث، والسيدة الوزيرة كانت آنداك عندها هاذ الشي ديال (les coopératives)، إحداث 18 ألف تعاونية فلاحية، مقاولاتية من الجيل الجديد وتعبئة إن شاء الله فهاذ يعني السنوات المقبلة أكثر من 1100 مستشار باش يعاونو هاذ الفلاحة هاذو، إن شاء الله.

وكذلك، غادي يحددو فهاذ البرنامج 1.3 مليون هكتار من الأراضي الجماعية وإطلاق.. تعطات بعدا طلب العروض لواحد 17 ألف.. (كلام غير واضح) على مستوى عشرين إقليم، غيحضرو مشاريع النصوص بالتحفيزات اللي غادي تمنح فهاذ الإطار، فإطار صندوق التنمية الفلاحية وإطلاق مجموعة من البرامج المواكبة بشراكة مشكورة، القرض الفلاحي للمغرب، كبرنامج القرض الفلاحي للمغرب، الجيل الأخضر، وكذلك فتحو 6 ديال المراكز جهوية للشباب المقاولين في الفلاحة.

بالنسبة للري غادي نمشيو لـ 940 ألف هكتار في أفق 2027، و27.. بعدما أنه فمخطط المغرب الأخضر وصلنا 708.000 هكتار،(donc) غادي نقربو هذاك (le maximum) ديال مليون هكتار، إن شاء الله، في إطار هاذ السلسلة.

فاسمحوا لي هذا ماشي برنامج جا فبلاصة واحد البرنامج اللي ما نجحش، بالعكس يعني يجب باش نشكرو المسؤولين، لأن المسؤولين ما مشاوش وخلاو واحد البرنامج سلى وشي حاجة ما بداتش، هذا "مخطط المغرب الأخضر"، وأنتم تعرفون جميعا بأنه بدا فـ 2008 وكانت (la date limite) ديالو، الحد الأدنى باش يستعمل هو 2020، صافي سالى فـ 2020، ولكن ما جيناش وقلنا راه سالى ما غاديش نديرو شي حاجة، وصاحب الجلالة طلب فالخطاب ديالو بأنه خص يكون واحد الجيل جديد من العمل فهاذ الشي هذا، وكان التفكير وتقدم ليه، (donc) هاذ المشروع الجديد هو كيمشي من 2021 لـ 2030، إن شاء الله، باش يواكب يعني المشاريع الفلاحية اللي بلادنا كتفتخر بيها، وهاذي مناسبة أنه نفتخرو بالفلاحة ديالنا وبالعمل ديالهم، ونفتخرو مادام أن النقابات كذلك، ما كانش عندي الحظ أنني نشوفهم نهار اللي مشيت من وزارة الفلاحة باش نشكرهم بزاف، الناس كلهم اللي اشتغلو معنا، لأنه فالحقيقة راه "مخطط المغرب الأخضر" راه كان ثقل كبير على العمل اليومي ديال الناس اللي كيشتغلو فيه، راه بزاف ديال الخدمة، راه الناس ما كتدخل لدارها حتى لـ 9 ديال الليل، 10 ديال الليل، وتفيق فـ 6 ديال الصباح باش تشتغل، فهم مشكورين والبلاد راها شاكراهم على العمل ديالهم؛ وشكرا لهم.

فيما يخص القضية ديال التشغيل، إلى اسمحتو قبل ما نختم، عندي جوج نقط نتكلم عليها، بعدا مادام كنتكلمو على ذاك الشي ديال (la protection sociale) غير نذكر بأنه واقيلا ماشي 200 درهم ولكن كاين 6 ديال (les catégories) فالفلاحة، كل واحد على حسب باش (périmètre irrigué) ولا ما كاينش (périmètre irrigué) وفي أينا zone واش عندو؟ واش ما عندوش؟ على حسب (les biens) ديالو وذاك الشي، كل واحد عندو أسميتو.. ولكن راه كاين الأقل هو 110 ديال الدرهم، كاينة 110 ديال الدرهم اللي هي خفيفة بالنسبة.. ماشي غير ليه هو

بوحدو اللي غيكوتيزي، هو وذوي الحقوق ديالو (les ayants droit) اللي غادي يكونو معه.

فيما يخص الاندماج في المخططات القطاعية والتشغيل بالعالم القروي، كاين عدد من المبادرات اللي غادي يكون عندها أثر إيجابي على الشباب، خاصة فالعالم القروي:

- أولا، كاين برنامج "أوراش": اللي، إن شاء الله، غادي ينطلق فالأيام القادمة وغادي يستافدو منو ما يقرب من 250 ألف مواطن خلال سنة 2022 و2023، 50% فـ 2022 و50% فـ 2023، واللي خصصت له الحكومة هاذ السنة غلاف مالي كيقدر بـ 2.250.000 ديال الدرهم. وهنا بغيت نأكد على الدور اللي غادي يكون عند المجالس المنتخبة والمجتمع المدني فهاذ البرنامج الوطني الواعد إن شاء الله.

- كذلك، الحكومة كتراهن على برنامج "فرصة" اللي غادي يهدف إلى تمكين الشباب من الحصول على قروض ديال "شرف" بدون فائدة، يسدد على مدى 10 سنوات، وسيمكن هاذ البرنامج من إعطاء دفعة قوية كذلك للتشغيل في العالم القروي.

- ونفس الشيء بالنسبة للبرامج ديال "إدماج" و"تأهيل"، كآليتين لتحسين الملاءمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل ولتعزيز حظوظ الباحثين عن الشغل في الحصول على التجربة الأولية.

أما فيما يخص آش غادي نسميها؟ المدن القروية، هاذوك المدن المتوسطة والصغرى اللي هي كثيرة اليوم، اللي اليوم الدار البيضاء استقرت، مراكش، أكادير، الرباط وهذا، ولكن كاين واحد العدد ديال المدن إلى جيتي هنا فالنواحي ديال الرباط اللي ولت مدن، واللي هي مدن قروية لأنها أقرب للميدان ديال الفلاحي.

هاذ النوع من المدن اللي صغيرة ومتوسطة وكتشكل تطور طبيعي للمراكز القروية واللي كتكون عندها قرب أكثر للعالم القروي، التأهيل ديال هاذ النوع من المدن غادي يساهم في تقليص المنسوب ديال الهجرة القروية نحو المدن، لذا من الطبيعي اليوم، أن هاذ المدن توفر فيها البنيات التحتية الأساسية، الصحية والتعليمية خصوصا وحتى المرافق الرياضية والثقافية.

وكذلك هاذ المدن لازمها مخططات ملائمة لضمان الاستفادة من الاستثمارات، خصوصا ذات الصبغة الصناعية، يعني كاين واحد 80، 120، 100 مدينة فهاذ النوع هذا، لازم الحكومة، كل واحد على حسب القطاع ديالو، ما تشوفش.. ولكن هنا تكون واحد الالتقائية فهاذ المدن، لأنه هاذ الناس كيشتغلو على 20 كلم ولا 5 كلم من المنطقة ديالهم، عندهم واحد المدينة، هاذيك المدينة خصهم فيها يكون فيها المستوصف مزيان، خصهم يكون واحد السبيطار صغير مزيان، خصهم تكون مدرسة، تكون فيها الثانوية، يكونو فيها المقاهي، يكونو فيها السينما، يكون فيها ملاعب رياضية باش يكون الاستقرار، وإلا راه غادي يمشي ليك من البادية يدخل للدار البيضاء، واحنا يعني مادام أنه (logiquement) هاذيك البيئة اللي كاين فيها هي قريبة ليه ومساهماه، فخصنا نجيب ليه شوية ديال (le confort) لهاذيك المنطقة ديالو، وكيظهر لي بأنه حتى من الأولويات ديالنا احنا داخل الحكومة يعني خصها تكون هاذي من الأولويات إن شاء الله.

واليوم، مادام كنتكلمو على أسميتو.. نتكلمو كذلك على (le foncier).. وقبل ما ندخل (le foncier) كاين واحد الشيء اللي هو جد مهم، لازمنا كذلك ما يكون عندنا مخططات ملائمة لضمان الاستفادة ديال هاذ المدن من الاستثمارات، تكلمنا عليه فاللجنة ديال الاستثمارات مع السيد وزير الاستثمارات ومع السيد وزير الصناعة والتجارة، باش تكون (quelques zones industrielles) ملائمين لدوك المدن الصغار اللي فيهم (les services) اللي فيهم هذا، اللي يقدرو ينتعشو فيهم، اللي تكون فيهم واحد الحركة، هاذ المدن كلهم لابد مزيان أنه نديرو (les grandes zones industrielles un peu partout) فالمغرب، ولكن راه كاين بعض المدن اللي ما عندها والو فالمناطق ديالها، وهاذي حتى هي خصها إن شاء الله تكون يعني فـ (les objectifs) ديالنا فالنوايا ديالنا، خاصة إلى عرفنا أنه كاينة أكثر من 300 ألف من ساكنة ديال العالم القروي راه كتشتغل في استغلاليات صناعية عشوائية وغير مهيكلة، راه واحد العدد، واحد الظاهرة، واحد العدد ديال الناس اللي يمكن يهربو من المدينة ومن (la fiscalité) ومن هذا وكيمشيو للبادية باش يحطو الوزينات ديالهم وذاك الشي هذا كلو، زعما ظاهرة عادية يمكن نكونو مع، يمكن نكونو ضد، ماشي هذا هو الإشكال، الإشكال مادام أن هاذ الظاهرة كاينة، غادي يخصنا نمشيو معها ونقننوها ونصايبوها باش يستافدو منها المواطنين فهاذيك المنطقة، وباش حتى هذاك السيد اللي كيشتغل تماك يكون عندو الإمكانيات ديالو باش يشتغل.

واسمحو لي نقول ليكم أنه تنمية العالم القروي هو واجب وطني، وليس مجالا لأي تدافع سياسي، هو مسؤولية، وهاذ الشي راه شفناه اليوم، ملي كنتكلمو على الفلاحة ونتكلمو على العالم القروي، تقريبا الكل كيكون متفق وكيدعم العالم القروي، وهي مسؤولية جماعية مشتركة بين الجميع: حكومة، برلمان، جماعات ترابية ومجتمع مدني، ونتمنى على الله أنه غير هاذ الحضور ديال وزراء الحكومة والأمناء العامون اللي حاضرين معنا اليوم اللي داخل فالحكومة و (les ministres concernés par le développement, le commerce, la logistique) ولا الصحة ولا التعليم ولا (les conditions ديال (la femme) ولا الاستثمار ولا الماء ولا الفلاحة ولا المالية، وما أدراك ما المالية! كلهم، حضورهم اليوم، لابد أنه احنا كلنا فاهمين بأنه خص تكون البادية والعالم القروي من الأولويات ديالنا، وخص يكون فالبرامج ديالنا وخص يكون فالقوانين المالية ديالنا من الأولويات، هذا من حقكم أنكم تطلبو هاذ الشي، والمواطنين من حقهم كذلك يطلبو هاذ الشي، واحنا كلنا هنا ما كاينشي، راه قليل اللي مزيود فالمدينة، كل

واحد فالمنطقة ديالو، وكل واحد كنعرفو الضرر اللي كاين فهاذ المناطق وغنشتغلو عليها جميعا إن شاء الله، نتوفقو باش نكونو عند حسن الظن ديال صاحب الجلالة وديال المواطنين.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

ونشكر الجميع على مساهمته.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

❖ **مداخلة المستشار السيد خالد السطي:**

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة الدستورية المنعقدة طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور حول موضوع "مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية القروية والعدالة المجالية".

وهي مناسبة للقيام بتقييم أولي لاعتماد الرؤية الإستراتيجية الجديدة للقطاع الفلاحي "الجيل الأخضر 2020-2030" التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك، حفظه الله، في فبراير 2020، والتي تعتمد على ركيزتين أساسيتين هما:

1) **الأولوية للعنصر البشري:** وتسعى إلى إحداث جيل جديد من الطبقة الوسطى لما يقرب من 350 إلى 400 ألف أسرة جديدة وتثبيت 690 ألف أسرة ضمن هذه الطبقة من خلال إفراز جيل جديد من المقاولين الشباب في القطاع الفلاحي، وكذا إطلاق جيل جديد من التنظيمات الفلاحية وجيل جديد من آليات المواكبة؛

2) **مواصلة دينامية التنمية الفلاحية:** وتهدف إلى تنمية وتأهيل السلاسل الفلاحية، وتحسين ظروف تسويق وتوزيع المنتوجات الفلاحية وهيكلة وتحديث قنوات التوزيع، وتعزيز الجودة والابتكار والتكنولوجيا الخضراء، وتطوير فلاحة مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية.

كما نستغل هذه المناسبة أيضا للوقوف عند نتائج المخطط الأخضر، حيث أنه وبعد حوالي عقدين من الزمن، لازالت بلادنا رهينة بالخارج وتستورد مواد أساسية ترتبط بقوتهم اليومي مثل الحبوب والقطاني وزيوت المائدة والسكر، مقابل زراعة مواد تستنزف الفرشة المائية موجهة أساسا للتصدير مثل البطيخ والطماطم و الليمون.

كما أن سلاسل أخرى عرفت وفرة في الإنتاج ولكنها اصطدمت مع كامل الأسف بإشكالية التسويق ليؤدي الفلاح الفاتورة وحيدا، كما كان الحال مع منتجي الحوامض والرمان في السنوات الأخيرة. ناهيكم عن الضرر الكبير الذي خلفته أزمة كورونا بالنسبة لمنتجي اللحوم، خاصة قطاع الدواجن.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن أي إستراتيجية فلاحية جديدة، مهما كانت دقيقة في منطلقاتها، وطموحة في أهدافها، لن يكون مآلها أحسن من مآل المخطط الأخضر ما لم نقم بتقييم هادئ وشامل، وبدون تشنج، لهذا المخطط والأخذ بعين الاعتبار ملاحظات وتقارير المؤسسات الدستورية ذات الطبيعة الرقابية وضمنها المجلس الأعلى للحسابات، الذي سبق له أن أصدر تقريرا قبل ثلاث سنوات ضمنه العديد من الملاحظات بخصوص تدبير عدد من القطاعات التي تقع تحت مسؤوليتكم.

وفي هذا السياق، لقد كان من الأولى أن يركز مشروع "الجيل الأخضر 2020-2030" على تدارك نقائص "مخطط المغرب الأخضر" وعلى رأسها تحقيق الأمن الغذائي، واعتماد سياسة تسويق ناجعة وترسيخ ثقافة الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا الإطار، وإسهاما منا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، كقوة اقتراحية وكشريك حقيقي،فإن إنجاح الرؤية الجديدة للقطاع الفلاحي "الجيل الأخضر"،يمر حتما من خلال :

1-الاهتمام بالبحث العلمي والتكوين

✓ يعتبر تطوير البحث الزراعي قاطرة كل تنمية وأحد أهم ركائز إقلاعها والذي شهد، مع كامل الأسف، تراجعا ملموسا في العقدين الأخيرين، وتقديم كل الدعم والاهتمام المطلوبين حتى يواكب البحث العلمي العالمي ويحقق طفرة نوعية بالنظر للإكراهات المناخية والتطور التكنولوجي والمنافسة القوية والسياقات الدولية والإقليمية التي تفرض علينا تحقيق الأمن الغذائي و"السيادة الغذائية" حتى لا يبقى قوت المغاربة رهينا للتبعية الخارجية وتحت رحمة لوبيات الاستيراد.

2-الاهتمام بالعنصر البشري

✓ اعتماد مقاربة تحفيزية لموظفي ومستخدمي القطاع الذين من دونهم لن ينجح أي مشروع وذلك بإخراج أنظمة أساسية محفزة ومعالجة إشكالية التقاعد لمنخرطي (RCAR[7]) وامتيازات تضع حدا

[7] **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite

للاستقالات المتنامية وللإضرابات المتتالية خاصة بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (يومين كل أسبوع وعلى مدى شهور).

- ✓ توحيد بين الحد الأدنى للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات (SMIG) والحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي والغابوي وتوابعه (SMAG) (اتفاق 26 ابريل 2011)؛
- ✓ تحسين ظروف عمل العمال الزراعيين، لاسيما تحسين خدمات النقل (لتجنب الحوادث المأساوية) والتغذية..؛
- ✓ إحداث جهاز تفتيش الشغل خاص بالقطاع الفلاحي؛
- ✓ الإسراع بتنزيل ورش التغطية الاجتماعية بالقطاع (التغطية الصحية) الذي تهم أزيد من 3 ملايين فلاح؛
- ✓ دعم الفلاح الصغير، وذلك بإحداث مقاولات نموذجية فلاحية صغيرة وصغيرة جدا سواء تعلق الأمر بمشاريع لتربية المواشي أو وحدات صناعية تحويلية أو خدماتية إلخ... والتكوين عن قرب والمواكبة تحفيزا لانبثاق الطبقة المتوسطة المنشودة.

3-الدعم

- ✓ تعبئة الموارد المالية اللازمة لمواصلة دعم صندوق التنمية الفلاحية لما بعد سنة 2021 والذي كان سببا في جذب القطاع الفلاحي لمستثمرين كثر حتى من خارجه؛
- ✓ إعادة النظر في مسألة تضريب القطاع خاصة بالنسبة للفئات المستفيدة من تفويت الأراضي الفلاحية التي هي في ملك الدولة الخاص والمستفيدة كذلك من الدعم المالي لتجهيزها وذلك لأجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع تنموية صغيرة لفائدة الفئات الهشة تحسينا لدخلها وإسهاما في انبثاق الطبقة المتوسطة المنشودة؛
- ✓ مراجعة الأثمنة المرجعية للمنتوجات الفلاحية وعلى رأسها : الشمندر و الحليب و الحبوب...؛
- ✓ دعم عوامل الإنتاج وعلى رأسها: الطاقة الشمسية خاصة المستعملة منها للضخ والأسمدة والمبيدات و البذور.

4-المواكبة

- ✓ اعتماد الشباك الوحيد وسياسة القرب مع التنسيق بين جميع الإدارات والمؤسسات التابعة للوزارة؛
- ✓ اعتماد تطبيقات تحمل في الهواتف النقالة لغرض التأطير الفلاحي والإخبار بالعمليات الفلاحية المختلفة وببرنامج السقي وبأداء وجيبة سقي المياه وطلب الشواهد الإدارية وملفات الدعم وبعمليات التلقيح؛
- ✓ اعتماد سياسة التعاقد بخصوص المنتوجات الفلاحية من أجل ضمان تسويق جيد ومحفز مع قطع الطريق على المضاربين؛
- ✓ خلق فضاءات وتجهيزها لتثمين و تسويق المنتوجات الفلاحية داخليا والانفتاح على مزيد من الأسواق الدولية.

5-الجودة

- ✓ اعتماد المراقبة المستمرة للمنتوجات الغذائية الموجهة للاستهلاك الداخلي وتخصيص دعم مالي وبشري للمؤسسات المختصة؛
- ✓ القيام بالصيانة اللازمة لشبكات الري والتوزيع الأمثل للثروة المائية مع حمايتها من الضياع باعتبارها أساس التنمية الفلاحية؛
- ✓ تجديد القنوات والمنشآت الهيدروفلاحية المتهالكة والمتلاشية أو التي فقدت وظيفة نقل وتوزيع ماء السقي؛
- ✓ دراسة وإنجاز استبدال الري السطحي بالري الموضعي تفاديا لكثرة الأعطاب الباهظة التكلفة؛
- ✓ تشجيع مقاولات تصنيع معدات الري بالتنقيط الأجنبية للاستقرار بالمغرب وفتح فروع لها بالدوائر السقوية.

6-التحفيز عبر العقار الفلاحي

- ✓ تيسير مساطر تمليك الأراضي السلالية لذوي الحقوق؛
- ✓ النظر في مدى احترام دفاتر التحملات من طرف المستفيدين من الأراضي الفلاحية التي هي ملك الدولة الخاص وإعادة توزيعها على المستحقين من شباب في العالم القروي.

7-الشفافية والنزاهة والحكامة الجيدة والمقاربة التشاركية

- ✓ الحرص على تمثيلية حقيقية ذات مصداقية للفلاحين بواسطة جمعيات مهنية فعالة وكفأة ومنتخبة بطريقة ديمقراطية؛
- ✓ محاربة كل مظاهر المحسوبية والزبونية في التعيين في مناصب المسؤولية ومراجعة عميقة لمعايير ومساطر التعيين بما يحفز الكفاءات الوطنية؛
- ✓ اعتماد الحكامة الجيدة في تدبير موارد الدولة ومقدراتها وتفعيل مبدأ "ربط المسؤولية بالمحاسبة" لتعطي مؤسسات الدولة المثال في هذا المجال، ولتكون رافعة للتنمية، وليس عائقا لها؛
- ✓ محاربة الريع والامتيازات غير العادلة مع العمل على ترشيد استخدام الوسائل العامة للدولة؛
- ✓ إعادة النظر في صفقات تفويت توزيع ماء السقي للخواص التي برهنت عن فشلها بسبب سوء خدمة الماء وضياع مياه السقي وإهدار موارد مالية هامة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي

علاوة عن كلفتها العالية.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نؤكد لكم انخراطنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، كشركاء اجتماعيين، في إنجاح هذا الورش المهيكل من أجل تحقيق أهداف "الجيل الأخضر 2020-2030".

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.